أحنــاء المعانــي

د. عبد الوهاب حسن حمد

جامعة بابل /كلية الدراسات القرآنية

المقدمة

ضمّت أسماء المعاني مُتشابهاتها بالاشتقاق والتصريف بالزيادة والحذف والقلب ، فجمعت أحناءها تلبيةً للمُراد منها ، فشملت أموراً قد فرغ منها في أكثر الكتب المُصنّفة فيها ، تقريراً لأوضاعها ومباديها ، وسرت أحكامها على مُجمل الأحناء والأضداد ، فإن " أحناء الأمور : أطرافها ونواحيها ، وحنو العين : طرفها ، وأحناء الأمور : ما تشابه منها ، ومُتشابهاتها " [1] .

وإنما تشابهت دوال المعاني ؛ لأنها اتّسعت بما جرى بعضها مجرى بعض ، حتى تداخلت فقرُبت معانيها ، فقد " يُشبّهون الشيء بالشيء ، وليس مثله في جميع أحواله " [2] ، فجرت الأفعال والصفات والمصادر والأسماء بأطراف المعاني ونواحيها بالاتّفاق أو التشابه ؛ وذلك " أن الفعلين إذا اتّفقا في المعنى جاز أن يُحمل مصدر أحدهما على الآخر ؛ لأن الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه ، وذلك نحو قولك أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطويّت انطواءً ؛ لأن تطوّيت في معنى انطويت " [3] ؛ لأن أصلهما واحد ، وما زِيدَ عليه يؤذن بزيادة معناه ؛ " لأن قوّة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى " [4] .

لذلك فإن " المثال والمصدر واسم الفاعل كل واحد منهما يجري عندهم وفي محصول اعتدادهم مجرى الصورة الواحدة ، حتى إنه إذا لزم في بعضها شيء لعلّة ما أوجبوه في الآخر ، وإن عُرّي في الظاهر من تلك العلّة ، فأما في الحقيقة فكأنّها فيه نفسه ، ألا ترى إذا صحّ أن جميع هذه الأشياء ، على اختلاف أحوالها ، تجري عندهم مجرى المثال الواحد ، فإذا وجب في شيء منها حكم ، فإنّه لذلك كأنّه أمرٌ لا يخصّه من بقية الباب ، بل هو جارٍ في الجميع مجرىً واحداً " [5] لقيام التعويض بالـ[illegible] عن المحذوف في الباب الواحد ؛ لأن " المصدر يدلّ على جنس الفعل ، فإذا قلت : ضرب أو قتل [illegible] ى الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل " [6] . كما أن " الفعل يُفاد منه معنى الجنسية ، [illegible] : قام زيد ، معناه : كان منه القيام ، أي هذا الجنس من الفعل ، ومعلومٌ أنّه لم يكن منه جميع القيام ؛ وكيف يكون ذلك ، وهو جنس ، والجنس يُطبّق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائنات من كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع لإنسانٍ واحد في وقتٍ واحد ، ولا في مائة ألف سنة ، مضاعفة القيام كلّه الداخل تحت الوهم ، هذا مُحال عند كُلِّ ذي لُبّ . فإذا كان كذلك علمت أن (قام زيد) مجاز لا حقيقة ، وإنّما هو على وضع الكل موضع البعض للاتّساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير " [7] .

إن الفعل الاصطلاحي بخلاف مصدره أو ما اشتُقّ منه من الصفات والأسماء ، فهو مُثبت للحدث على سُبل مختلفة بحسب صيغه المقيّدة بالنسبة الإسنادية إلى مفرد أو مجموع حقيقةً أو مجازاً ، وهو في ذاته عامل على إثبات النسب ، لأنه لا يتمّ إلاّ بها ، والاتّساع والمبالغة والتشبيه تظهر في الصفات والمصادر بدليل النقل والعدول والزيادة والتضعيف والاستعارة ، لأن " شأن الفعل أن يُثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء في الزمان الذي تدل صيغته عليه ، فإذا قلت (ضرب زيد) أثبت الضرب لزيد في زمانٍ ماضٍ ، وإذا كان كذلك فإذا استعير الفعل لما ليس له في الأصل ، فإنه يُثبت باستعارته له وصفاً هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مُشتق منه ، بيان ذلك أن تقول : (نطقت الحال بكذا) و (أخبرتني أسارير وجهه بما في ضميره) و (كلّمتني عيناه بما يحوي قلبه) " [8] .

والفعل يُحدّد ببنائه سعة معنى مصدره ، ويحصرها في ذات بعينها بالنسبة ، كما تُحدّد الإضافة في المصدر معناه ، والفرق إن الخبر بالفعل مُنبئ بالمعنى ، في حين أن المصدر هو المعنى الحقيقي ، و " إنما لُقّب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف ، وخُصّ بهذا اللقب ، لأنه دال على المصدر ،

---

(1) لسان العرب : مادة (حنا) .

(2) كتاب سيبويه : ١ / ١٨٢ ، ٣٩٧ .

(3) المقتضب : ١ / ٧٣ – ٧٤ .

(4) شرح المفصل : ٦ / ٥٦ .

(5) الخصائص : ١ / ١١٤ .

(6) شرح المفصّل : ٦ / ٥٧ .

(7) الخصائص : ٢ / ٤٤٧ – ٤٤٨

(8) أسرار البلاغة : ٤٨ .

والمصدر هو الفعل الحقيقي ، فلُقّب بما دلّ عليه " [1] . وتصريفه دليل حصره للمعاني ، لأن الصرف " ردُّ الشيء عن وجهه ، وصرّف الشيء أعمله في غير وجه ، كأنّه يصرفه عن وجه إلى وجه ، والصرف : الميل والعدل " [2] .

وإن المصدر " اسم الحدث الذي تُصرف منه الأفعال ، نحو الضرب تصرف منه ضرب يضرب وسيضرب ، والمصدر للفعل كالمادة المشتركة ، ولذلك سمتّه الأوائل مثالاً ، وسمّوا ما اشتقّ منها تصاريف ونظائر ، وأما التصاريف فهي التي نُسمّيها نحن الأمثلة " [3] . والغرض من التصريف إظهار البيان من المصدر والفهم والعلم ، وليس المبالغة ، لأنه ليس منقولاً على أساس التشبيه كما في الاستعارة ، وهي " نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه على حدّ المبالغة ... ولن يكون النقل بديعاً حتى يكون من أجل التشبيه على المبالغة " [4] .

ولمّا كان الفعل دالاً على المصدر بلفظه ، فإن المصدر يحلّ محلّه للمبالغة ، و " هذا مذهبهم في الاختصار للكلام ، كما قالوا : عبد الله إقبال وإدبار ، أي مُقبل ومُدبر ، أحلّوا المصدر محل الفعل " [5] ، لما كثر منه الإقبال والإدبار ، وصار وصفاً ثابتاً له حتى غلب عليه فعُرف به ، وذلك بخلاف الفعل ، لافتقاره إلى التأليف ، و " هو إسناد فعل إلى اسم أو اسم إلى اسم ، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلّم ، فلا يصير (ضرب) خبراً عن زيد بواضع اللغة ، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له ، وهكذا (ليضرب زيد) لا يكون أمراً لزيد باللغة ، ولا (اضرب) أمراً للرجل الذي تخاطبه وتقبل عليه من بين كل من يصحُّ خطابه باللغة ، بل بك أيها المتكلم ، فالذي يعود إلى واضع اللغة أن (ضرب) لإثبات الضرب ، وليس لإثبات الخروج ، وأنه لإثباته في زمانٍ ماضٍ وليس لإثباته في زمان مستقبل ، فأما تعيين من يثبت له فيتعلّق بمن أراد ذلك من المخبرين بالأمور والمُعبّرين عن ودائع الصدور والكاشفين عن المقاصد والدعاوى ، صادقة كانت تلك الدعاوى أو كاذبة ، ومُجراة على صحتها أو مُزالة عن مكانها من الحقيقة وجهتها ، ومُطلقة بحسب ما تأذن فيه العقول وترسمه ، أو معدولاً بها عن مراسمها نظماً لها في سلك التخييل ، وسلوكاً بها في مذهب التأويل " [6] ، وكذلك المصدر ، لأنه خبر بدليل حاجته إلى الذات الصادر منها أو القائم فيها ، لإضافته إلى فاعله أو مفعوله ، والإضافة معنى جامع للنسبة ، وهي لا تتم إلاّ بطرفين ، وتنوينه يمكن فيه معنى الفعلية بدليل عمله ، والفعل نكرة بدليل وصفه النكرة ، فجرى مجرى فعله ليس باعتبار الأصل والفرع ، بل باعتبار الثبوت والحدوث ، ولمّا كان الاسم أثبت وأدوم من الفعل ، فالحدث أثبت من الحدوث ، فصار المصدر " معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أو المشي ، أو لم يصدر كالطول والقصر ، والجري في كلامهم يستعمل في أشياء ، يُقال هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل ، أي أصل له ، ومأخذ اشتق منه " [7] ، وذلك لاشتراكهما في المادة واتفاقهما في الفعلية ، واختلاف الصيغة دليل مطابقة المقام والمقصود والمراد للعلم والفهم والإفهام ، لذلك كثرت صيغ أسماء المعاني ولحقتها السوابق واللواحق والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والنقل والعدل ونحو ذلك ، للإحاطة بأطراف المتشابهات من كل وجه ، مُستعينة بحركات البناء وعلامات الإعراب ، لاستيفاء المطلوب من وضعها وتصريفها واشتقاقها ، لذلك جرى المصدر مجرى فعله في التعدّي واللزوم ، لأن " الأفعال كلّها تدلّ على الصفة التي على طريقة فاعل ، فما كان منها يدلّ مع ذلك على الصفة التي على طريقة مفعول فهو مُتعدٍّ وما لم يدلّ على ذلك فليس بمُتعدٍّ " [8] .

وتعدية اللازم إلى مصدره ليست من باب المفعول ، لأن المفعول ليس في حقيقته فعلاً ، وذلك بخلاف المُطلق فهو في حقيقته فعل بدليل مجيئه للتوكيد ، والمُؤكَّد من جنس المُؤكِّد ، وذلك " أن الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه ، لأنّه إنما يُذكر ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب ، وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبن أن المفعول زيد أو عمرو ، ولا يدلّ على صنف ، كما أن ذهب قد دلّ على صنف وهو الذهاب " [9] .

---

(1) شرح المفصّل : ٧ / ٣ – ٤ .

(2) لسان العرب : مادة (صرف) .

(3) المخصص : ١٤ / ١٢٧ .

(4) أسرار البلاغة : ٣٦٨ ، ٣٧١ .

(5) لسان العرب : مادة خرج .

(6) أسرار البلاغة : ٣٧٦ – ٣٧٧ .

(7) شرح الكافية : ٢ / ١٩١ .

(8) المخصص : ١٤ / ١٢٩ .

(9) كتاب سيبويه : ١ / ٣٤ – ٣٥ .

فالاصطلاحي يدل على الفعل الحقيقي ، وهو في المقابل يؤكّد دلالته بدليل نيابته عنه في الدعاء والإغراء والتحذير ، " وذلك قولك سقياً ورعياً ... وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت : سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً وخيّبك الله خيبةً ، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب ، وإنما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلاً من احذر ، وكذلك هذا كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله ومن خيبك الله " [1] ، ونيابة المصدر تعني الاختصار ، وتدل على الثبوت ، فبدلاً من تكرار الفعل وإطالة الكلام ، ولغرض الدلالة على ثبوت الخبر لتحققه عند المُخبر ، نحو قوله تعالى { إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ } [هود ٤٦] ، فإن " الرجل إذا كثر عمله وإحسانه ، يُقال له : إنه علم وكرم وجود ، فكذا ههنا لمّا كثر إقدام ابن نوح على الأعمال الباطلة حُكم عليه بأنه في نفسه عمل باطل " [2] . كما أنه يُخبر به عن المذكر والمؤنث بلفظٍ واحد ، و " ذلك نحو رجل خصم وامرأة خصم ، ورجل عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف ورجل ضيف ورجل رضا وامرأة رضا ، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلين رضا وعدل وقوم رضا وعدل ، وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية ، فإذا قيل : رجل عدل فكأنّه وصف بجميع الجنس مبالغة ، كما تقول : استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنُبل ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ونحو ذلك ، فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً " [3] .فالمصدر صيغة صرفية عامة تخصص بالتصريف ، ومُطلقة تُقيّد بالزوائد والحركات والتنوين والإضافة والتعريف ، فهي تجمع معاني الفعلية ، بدليل العمل والاسمية ، بدليل قبولها علامات الاسم والحرفية ، بدليل بنائها وخروجها عن القياس ، ومجيئها بمعنى الفاعل أو المفعول واشتراكها ، لأنها تلتبس بالظرف والجمع والمفعول في الميميّات ، والفاعل بزيادة التاء القصيرة أو الهاء ، فهي صورة مُنبئة بحدثٍ ما قابلة للتشكيل تبعاً لحركته ودلالتها الصناعية عماد علم الصرف وأساسه ، وفي النحو مسألة خلاف [4] ، و " يذهب أكثر الأصوليين إلى دلالتها على النسبة الناقصة التقييدية " [5] ، وذلك بخلاف النسبة التامة للفعل ، لأن نسبة المصدر توطئة لإفادة نسبة أخرى ، فهي قيد لأحد طرفيها ، وهي عند المُحدثين غير " كافية للدلالة على المورفيم ، لوجود الغموض فيها ، فهي إذاً في حاجة إلى المثال ليوضّح ما فيها من غموض ، خُذ مثلاً صيغة (فَعْل) تجدها مُشتركة بين الصفة المُشبّهة وبين المصدر ، وتجذ من أمثلتهم (شَهْم) و (ضَرْب) ، فإذا وقع الغموض في الصيغة هنا ، فلن يقع في الأمثلة ، لأن هذه الأمثلة إما أن تكفي بمفردها لشرح معنى الصيغة ، كالمثالين المذكورين ، وإما ألاّ تكفي كما في (عَدْل) التي تصلح لمعنى الصفة ، كما تصلح لمعنى المصدر ، فإذا جاء هذا الغموض في المثال كما جاء في الصيغة ، اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحويّة في تحديد معانٍ صرفيّة ، تلك الوسيلة النحوية هي السياق ، ومثل ذلك يُقال في صيغة (فعيل) التي تأتي صفة مُشبّهة ومصدراً وبمعنى اسم الفاعل واسم المفعول ، و (فعال) التي تأتي صيغة لمفرد ككتاب ، ولجمع ككلاب ، ولمصدر كقتال ، ولا يطعن ذلك أبداً في محدودية المعنى الوظيفي للصيغة ، لأن هذا المعنى بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون في تحليل السياق " [6] .

إن الغموض في الأمثلة الصناعية يظهر في دراستها بحسب مناهج التقطيع اللغوي ، وهي سُبل اللبس ، لأنها تُحمّل الصيغة عدّة معانٍ مجموعة بطريقة غير مُنظّمة بُغية التأويل والتحريف ، لأنك " تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تُغيّر من لفظه شيئاً أو تُحوّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر ، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير حتى صاروا يتأولون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ، ويُفسّرون البيت الواحد عدّة تفاسير ، وهو على ذاك الطريق المزلة الذي ورّط كثيراً من الناس في الهلكة ، وهو مما يعلم به العاقل شدّة الحاجة إلى هذا العلم ، وينكشف معه عوار الجاهل به ، ويفتضح عنده المظهر الغني عنه ، ذاك لأنه قد يدفع إلى الشيء لا يصحّ إلاّ بتقدير غير ما يُريه الظاهر ثمّ لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلاً بهذا العلم فيتسكّع عند ذلك في العمى ويقع في الضلال " [7] .

إن الصيغة دالّة لغوية يستعملها المتكلّم لغرض مُحدد ، وهي لا تفي بمفردها للدلالة عليه ، لأنها تحتمل عدّة معانٍ ، فلا بُدّ من قرائن أُخرى تكشف المُراد من استعمالها لإثبات معنى ما ، وذلك " لا يحصل إلاّ بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومُحدّث عنه ، ومُسند ومُسند إليه ، علمت أن مأخذه العقل ، وإنه القاضي فيه دون اللغة

---

(1) المصدر نفسه : ١ / ٣١٢ .

(2) التفسير الكبير : ١٨ / ٤ .

(3) الخصائص : ٢ / ٢٠٢

(4) يُنظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٣٥ (مسألة : ٢٨) .

(5) البحث النحوي عند الأصوليين : ١١٤ .

(6) مناهج البحث في اللغة : ٢٠٨ .

(7) دلائل الإعجاز : ٢٨٦ – ٢٨٧ .

، لأن اللغة لم تأتِ لتحكم بحكم أو لتُثبت وتنفي وتنقض وتبرم ، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد أو ليس بفعلٍ له ، وأن المرض صفة له أو ليس بصفة له شيءٌ يضعه المتكلّم ودعوى يدّعيها ، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب ، واعتراف أو إنكار ، وتصحيح أو إفساد ، فهو اعتراض على المتكلّم وليس اللغة من ذلك بسبيل ولا منه في قليل أو كثير " [1] .

فالصيغ كغيرها من دوال الربط اللغوي ، تُستعمل للدلالة على التعظيم أو التفخيم أو التخصيص أو التكثير أو التقليل ، وهي في حقيقتها أخبار مُقيّدة بنسب تامّة في الإسناد ، أو غير تامّة في التوابع والجر ، كما أنها مُقيّدة بمُلحقات وسوابق ولواحق توجّه دلالتها بحسب المُراد منها ، ولكن مناهج التحليل اللغوي قديماً وحديثاً أتّبعت سُبل الجمع والأصل والفرع ، فخرجت بأحكام لأدلّة الصناعة اللغوية وليس لأدلّة التعبير اللغوي ، لذلك " وحّد الأصوليون بين معاني الصيغ ومعاني الحروف من جهتين : دلالتهما على الربط ، وعدم استقلالهما بالمفهومية " [2] ، لأن الصيغة كالحرف في عدم الاستقلال بالفهم ، لأنهما من دوال النسبة ، وهي أيضاً غير مُستقلّة ، لأنها معنى حرفي مُفتقر إلى إتمام طرفيه ، في حين عوّل المُحدثون على اللغة المنطوقة وعدّوها معياراً للأحكام اللغوية ، فكما " يتشقق المعنى إلى عناصره الأصواتية والتشكيلية والصرفية والنحوية وهلمّ جرّاً ، يجري تحليل الكلام المنطوق إلى عناصره التي يمكن تشقيق بعضها ، وهو الأصوات إلى عناصره أيضاً ، فهذه الأصوات يمكن تحليلها بطرق مُتعددة " [3] ، في محاولة لتحديد علاقة التنغيم بالصيغة ليشمل مُشتقّاتها ومُركّباتها ، وذلك بالاستعانة بالمُتكلّم الأصلي للغة لجمع الصيغ المتشابهة جهراً وهمساً ونبراً وضغطاً ونحو ذلك ، لأن " القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى ممّا يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث " [4] .

إن ثبوت الدليل في التركيب على مُراد المتكلّم باختياره لرموزه وطريقة ربطها بحسب غرضه ومناسبته للمقام والحال ، يتوضّح منهج البحث التحليلي ، فلا يغلب جانب على آخر ، لأن الغاية معرفة الوظائف التركيبية للرموز المستعملة وبيان دلالتها الخاصة بالمتكلّم نفسه ، وكيفية تناولها ، وما تضمّنته الصيغ الصرفية من متشابهات ومتناقضات ، فإن " العرب قد تُجري الشيء مجرى نقيضه ، كما تُجريه مجرى نظيره ، ألا تراهم قالوا : جوعان كما قالوا شبعان ، وقالوا عِلم كما قالوا جهل ، وقالوا كثيراً ما تقومنّ كما قالوا قلّما تقومنّ ، وذهب الكسائي في قوله :

إذا رَضِيتْ عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

إلى أنّه عدّى (رضيتْ) بعلى لما كان ضد سخطت، وسخطت ممّا يتعدّى بعلى " [5]. فإن رصد الصيغ التصريفية يكشف العلاقات الدالّة على ارتباط الذوات بالأحداث إنباءً عن الصدور أو الوقوع أو الإزجاء أو الثبوت بمعونة القرائن اللفظية والمعنوية ، ففي قوله تعالى {خُلِقَ الإنسَانُ مِنْ عَجَلٍ} [الأنبياء ٣٧] ، " قال أهل اللغة : المعنى خُلقت العجلة من الإنسان ، وحقيقته يدل عليها { وَكَانَ الإنسَانُ عَجُولاً } [الإسراء ١١]، وإنما خوطبت العرب بما تعقل، والعرب تقول للذي يُكثر الشيء خُلقت منه ، كما تقول : أنت من لعب وخُلقت من لعب . تُريد المبالغة بوصفه باللعب " [6] . والذي سوّغ ذلك جعلهم (مِنْ) مبيّنة للجنس ، لأن منهم من ذهب إلى أن (مِنْ) بمعنى على ، فقد قال الفرّاء في تفسيرها " على عجل كأنّك قلت بنيته وخلقته من العجلة وعلى العجلة " [7] ، فالذي ذهب إلى المعنى اللغوي العرفي العام للصيغة قلبَ المعنى ، والذي ذهب إلى معنى الأداة تصوّر التعاقب ، و " ذلك لكثرة فعله إيّاه واعتياده له ، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد خلق العَجل من الإنسان ، لأنه أمر قد أطرد واتّسع محمله على القلب ، يبعد في الصنعة ويصغر المعنى ، وكأن هذا الموضع لمّا خُفي على بعضهم قال في تأويله : إن العَجل هنا الطين ، ولعمري إنه في اللغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يُراد به إلاّ نفس العجلة والسرعة ، ألا تراه – عزّ اسمه – كيف قال عقبه { سَأُرِيكُمْ آيَاتِي فَلا تَسْتَعْجِلُونِ }[الأنبياء ٣٧] ، فنظيره قوله تعالى { وَكَانَ الإنسَانُ عَجُولاً } [الإسراء ١١] ، { وَخُلِقَ الإنسَانُ ضَعِيفاً } [النساء ٢٨] ؛ لأن العجلة ضربٌ من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة ، فلمّا كان الغرض في قولهم : رجل عدل وامرأة عدل ، إنما هو إرادة المصدر والجنس جعل الأفراد والتذكير

---

(1) أسرار البلاغة : ٣٤٥ .

(2) البحث النحوي عند الأصوليين : ١٨٠ .

(3) مناهج البحث في اللغة : ٢٩٠ – ٢٩١ .

(4) المصدر نفسه : ٢١٥ .

(5) الخصائص : ٢ / ٣٨٩ .

(6) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٩٢ .

(7) معاني القرآن : ٢ / ٢٠٣ .

أمارة للمصدر المذكر " [1] . إن إرادة الوصفيّة بخلاف إرادة الذات ، لأن الوصف يصلح لكلّ ذات ، أما الذات فإنها تقتضي التشخيص ، لذلك قيل : " العَجل ههنا الطين والحمأة ، وهو العَجلة أيضاً " [2] .

إن زيادة التاء تعني تحويل البناء من الوصفية إلى الاسمية ، كما في (العافية) و (العاقبة) و (الفاتحة) و (الخاتمة) و (الفريضة) و (العقيقة) و (العاجلة) و (الآجلة) ، وأوصاف يوم القيامة ، كالحاقّة والقارعة والطامّة ، وأوصاف الإناث إلى أفعال غير اصطلاحية ، نحو مُرضعة وقاعدة وحاملة ، وأوصاف الذكور إلى التأنيث بمعنى الغاية، نحو راوية وطاغية وجارحة ، والوصف المفرد إلى جمع ، نحو مُرتزقة وبررة وكتبة وكسبة وفجرة وكفرة ، والموضع المُخصص لشيء مُعيّن إلى مواضع كثيرة ، نحو مُقبر ومقبرة ومدرس ومدرسة ومطبع ومطبعة ومزرع ومزرعة ، وحذفها قد يدلّ على الجمع ، نحو العجل والعجلة ، فإن " العجلة الدولاب ، وقيل المحالة ، وقيل الخشبة المعترضة على النعامتين ، والجمع عَجَلٌ " [3] ، لأن التذكير والإفراد من خصائص المصدرية ، والتأنيث يُخرجها من الآحاد المُتباعدة ظرفاً إلى الجمع في ظرف واحد ، نحو القيامة ، " فإن قلت فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنّثاً ، نحو الزيادة والعبادة والضئولة والجهومة والمحميّة والمُوجدة والطلاقة والسباطة ، وهو كثير جداً ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ، ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه . قيل : الأصل – لقوّته – أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه ، وذلك أن الزيادة والعبادة والجهومة والطلاقة ، ونحو ذلك ، مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يُخرجها عمّا ثبت في النفس من مصدريّتها ، وليس كذلك الصفة ، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما هي متأوّلة عليه ومردودة بالصنعة إليه ، فلو قيل : رجل عدل وامرأة عدلة – وقد جرت صفة كما ترى – لم يؤمّن أن يُظنّ بها أنها صفة حقيقية كصعبة من صعب ، ونَدْبة من ندب ، وفخمة من فخم ، ورطبة من رطب ، فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر ، نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلاقة ، فالأصول لقوّتها يتصرّف فيها ، والفروع لضعفها يتوقّف بها ، ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها " [4] .

إن القوة والضعف ليسا في الأصالة والفرعية ، بل في إصابة الغاية من استعمال الصيغ الصرفية في مكانها المناسب ، فلا أحد يُثبت بالدليل القاطع على أيّهما أصل أو فرع ، وإنما ذلك فرض المنطق ، واللغة لا تعرف الحدود المانعة الشاملة لمواكبتها حاجات الناس وتلبيتها لمطاليبهم ، وتحقيقها لأغراضهم ، ولخضوع مفرداتها للتطوّر الدلالي ، ولقدرات المبدعين فيها ، لأن " النظام الصرفي في كل لغة حيّة لا يثبت على حال ... وقصارى القول إن النظام الصرفي لدى كل متكلّم يحمل في نفسه من أسباب التغيير بقدر ما يحمله النظام الصوتي ... يسود التغييرات الصرفية اتّجاهان عامّان : الأول مبعثه الحاجة إلى التوحيد ، ويميل إلى إقصاء العناصر الصرفية التي أصبحت شاذّة ، والآخر مبعثه الحاجة إلى التعبير ، ويميل إلى خلق عناصر صرفية جديدة " [5] ، لذلك فإن " أكثر الأسماء المبنيّة على الأوزان ، هي أسماء المعاني والصفات ، فلكل وزن منها حيّز في المعنى والخدمة ، وكل اسم معناه وخدمته داخل في ذلك الحيّز ، يُبنى على ذلك الوزن ، مع أن كثيراً من الأوزان تجمع بين معانٍ مختلفة ، وكثير من المعاني يُؤدّى بها بأوزان مُتعددة ، ولذلك سببان ، أولهما : أنه يوجد بين أسماء المعاني والصفات ما هو أقدم من الأوزان شبيهاً بالأسماء الدالّة على الأشياء المادية المحسوسة ، والسبب الثاني : أن طرقات القياس قد كثُرت واشتبكت بعضها ببعض ، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتّفاق والاضطراب " [6] .

لقد اتُّخذت المصادر شاهداً ودليلاً على ضبط النظام الصرفي ، فقيس عليها الشبيه والضد والمزيد والمُعتل والمنقول والمعدول ، وذلك للكشف عن الحدود لكثرة أسماء المعاني ، فاتّخذت أوزان المصادر معياراً للقياس عليها ، لأن " القياس هو حمل مجهول على معلوم ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة وحفظتهُ ووعته من تغييرات وأساليب كانت قد عُرفت أو سُمعت ، وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتّساعها ، وقد يعرض للمتكلم مثلاً فعل ثلاثي لم يقف على شكله ، ولم يدرِ أ هو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها ، ولم يسمعه مضبوطاً ، ولكنه يعرف مصدر هذا الفعل ، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس ، إلى قياس هذا الفعل على فعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه " [7] ،

---

(1) الخصائص : ٢ / ٢٠٣ – ٢٠٤ .

(2) لسان العرب : مادة (عَجل) .

(3) المصدر نفسه : مادة (عَجل) .

(4) الخصائص : ٢ / ٢٠٤ – ٢٠٥ .

(5) اللغة لفندريس : ٢٠٣ – ٢٠٥ .

(6) التطور النحوي للغة العربية : ١٠٠ – ١٠١ .

(7) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠ .

ومعرفة المتكلم للمصدر ، لأنه معنى ذهني عام يمكن أن يُقام لأي ذات ، وأن يتجزّأ صدوراً منها أو وقوعاً عليها ، أو لم يصدر كالجمال والطول والقصر والعدم والسكون ، كما أنها تُضبط بأوزان لمعرفة الأشباه والنظائر وما جرى بالضدّ من ذلك ، و " ظاهر الأمر أن توازن هذه الأسماء ناشئ عن أحد سببين ، أولهما : أنها اشتُقّت من أفعال ، أو بالأحرى من مواد ثلاثية ، وبقيت على وزنٍ واحد ، والآخر : أن أحدها كان هو الأسوة ، وأن الباقية شُبّهت به ، ومثل ذلك كثير في تاريخ اللغات " [1] ، و " اللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية ، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تُستخدم أداةً من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق . ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات " [2] ، كما أن الصيغ وسائل ربط لما تحمل من معانٍ ، وهي صور ذهنية تعكسها بضمّ الأصوات المُتباينة إلى بعضها في هيأة إلصاقية تكشف المُراد منها ، وهي الأصل الذي يُبنى عليه بحسب الحاجة ، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق ، لأن " الأصل في العربية لا يتميّز إلاّ بسواكنه ، أما عن الحركات فكلّ ساكن من سواكن الأصل يُمكن أن يتبع بالفتحة القصيرة أو الطويلة ، أو بالكسرة القصيرة أو الطويلة ، أو بالضمّة القصيرة أو الطويلة ، أو بالصفر ، فعندنا سبع صور وكل واحدة من هذه الصور السبع تستخدم للدلالة على الوظيفة النحوية ، وذلك يسمح للغات السامية بصياغة عدد من الكلمات المُشتقّة دون حاجة إلى لواصق ، ففي العربية ، كتب وكاتب وكتاب ... الخ " [3] ، وهي موضع النسب المختلفة ، وأداة الربط ، وأساس السعة اللغوية ، وصور أحناء المعاني لتداخل المتشابهات والمتناقضات بكثرة التداول ، لصلاحها للوصف العام والخاص والثابت والمستمر والمُنقطع والمُطلق والمُقيّد ، وهي في حقيقتها أخبار وإن ابتُدئ بها وأُخبر عنها ، فقد " تكون المصادر مبتدأة مبنيّاً عليها ما بعدها ، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات ، وذلك قولك : الحمد لله والعجب لك والويل لك والتراب لك والخيبة لك ، وإنما استحبّوا الرفع فيه ، لأنه صار معرفةً ، وهو خبر ، فقوي في الابتداء بمنزلة عبد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء إنما هو خبر " [4] .

والخبر وصف المُخبر عنه في حالة الثبوت كما في المصادر ، أو الازجاء كما في الأفعال ، وصيغ المصدر تدلّ على الثبوت والازجاء بدوال الرفع والنصب . وقد جُعل الإخبار بالمصدر مجازاً عقلياً ، و " المجاز العقلي أو الحكمي هو في حقيقته تداخل في المعاني بين أصل المُشتقّات ، وهو المصدر وما يُشتقّ منه من الأفعال والأوصاف ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المُشبّهة ، فيسند ما هو لاسم المفعول مثلاً إلى اسم الفاعل ، نحو قوله تعالى { فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ } [القارعة ٦ – ٧] ، أي أنها مرضيٌّ عنها " [5] .

إن التداخل حصل بتردد الصيغ الصرفية بين معاني الاسمية والفعلية في دلالتها على الثبوت والحدوث ، وصيغة فاعل قد تدلّ على النسب ، وهو معنى اسمي ، كما في قوله تعالى { قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِلاَّ مَن رَّحِمَ } [هود ٤٣] ، " معناه لا ذا عصمة ، كما قالوا (عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ) معناه مرضيّة ، وجاز راضية على جهة النسب ، أي في عيشة ذات رضا " [6] ، وذلك بخلاف معنى المصدر ، فهو أعم واشمل ، لأنه " ينتظم كل معنى من معاني ما يُشتق منه ، ممّا يصلح ويستحق أن يوصف به ذلك الموصوف ، مثال ذلك قوله تعالى { وَالسَّمَاء ذَاتِ الرَّجْعِ * وَالأَرْضِ ذَاتِ الصَّدْعِ * إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ } [الطارق ١١ – ١٤] ، فالفصل والهزل مصدران جيء بهما للوصف ، ليصحّ بذلك وصف هذا الموصوف ، وهو الكتاب الحكيم ، بكل ما يصلح أن يوصف به ممّا يُشتقّ من المصدر علاوةً عليه " [7] ، بل أريد بهما معنى الاسمية ، وهو الثبوت والدوام بأمارة التنكير والتوكيد ، وهما يقومان مقام التعريف ، لأن " النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء ، وذلك قولك : سلامٌ عليكَ ولبّيكَ وخيرٌ بين يديكَ وويلٌ لكَ وويحٌ لكَ ... فهذه الحروف كلّها مُبتدأة مبني عليها ما بعدها ، والمعنى فيهنّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها ، وفيها ذلك المعنى ، كما أن حسبك فيها معنى النهي ، وكما أن رحمة الله عليه فيه معنى رحمه الله ، فهذا المعنى فيها ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كُنت في حال ذكرك إيّاها تعمل في إثباتها وتزجيتها ، كما أنهم لم يجعلوا سقياً ورعياً بمنزلة هذه الحروف " [8] .

---

(1) التطور النحوي للغة العربية : ٩٩ .

(2) مناهج البحث في اللغة : ٢١٠ .

(3) اللغة ، لفندريس : ١١٣ .

(4) كتاب سيبويه : ١ / ٣٢٨ .

(5) نحو المعاني : ١٢٣ .

(6) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٥٤ .

(7) نحو المعاني : ١٢٣ .

(8) كتاب سيبويه : ١ / ٣٣٠ .

فإن رفع المصدر وتنكيره بخلاف نصبه وتعريفه ، كما أن تعريفه بالألف واللام بخلاف تعريفه بالإضافة بدليل حاجته فيها إلى فاعله أو مفعوله ، لغلبة معنى الفعلية عليه ، لأنه وصف ، وحقُّ الوصف أن يكون منصوباً ، فكان أوسع دلالةً من الفعل الاصطلاحي ، وقيل في المصدر المر فوع (الحمد لله) " أصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مُضمرة في معنى الإخبار ، كقولهم شكراً وكفراً وما أشبه ذلك ، ومنها سُبحانك ومعاذ الله يُنزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها سدّها ، ولذلك لا يستعملونها معها ، ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة ، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ، ومنه قوله تعالى { قَالُواْ سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ } [هود ٦٩] ، رفع السلام الثاني للدلالة على أن إبراهيم عليه السلام حيّاهم بتحيّة أحسن من تحيّتهم ، لأن الرفع دلّ على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه ، والمعنى نحمد الله حمداً ، ولذلك قيل { إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } [الفاتحة ٥] ، لأنه بيان لحمدهم له ، كأنّه قيل : كيف تحمدون ؟ فقيل إيّاكَ نَعْبُد " [1] .

إن المصدر بخلاف فعله الاصطلاحي بدليل الصيغة ، فإن صياغة المصادر سماعيّة لا تنضبط ، لأنها تتنوّع بحسب المعاني ، وهي أوسع الصيغ وأكثرها ، لأنها مُطلقة ، لثبات معانيها ، فكان الوصف بها أو الإخبار بها ، وكذلك الإخبار عنها أبلغ من الصيغ الأخرى ، ولم يقطع بصحّة اشتقاقها من الفعل الاصطلاحي ، وقد قيل : " إن الجد الأول للإنسانية لم يُعبّر عمّا فكّر فيه ، لأنه كان يُفكّر ، بل فكّر لأنه تكلّم ، وهو لم يتحدّث إلاّ بعد أن انتهى من الحركة ، فللأفعال (أي ما يُقابل الأسماء) الأسبقيّة ، المكان الأول " [2] . وليس كذلك ، بل كلّف أول الأمر بما يُخالف طبعه ، ففكّر أولاً ، ثمّ عمل ، بدليل قوله تعالى { إِنَّا عَرَضْنَا الأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً } [الأحزاب ٧٢] ، فإن " الله عزّ وجل ائتمن بني آدم على ما افترضه عليهم من طاعته ، وائتمن السماوات والأرض والجبال على طاعته والخضوع له ، فأعلمنا الله أنه قال { ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ } [فصلت ١١] ، وأعلمنا أن من الحجارة ما يهبط من خشية الله ، وأن الشمس والقمر والنجوم والملائكة وكثيراً من الناس يسجدون لله ، فأعلمنا الله أن السماوات والأرض والجبال لم تحتمل الأمانة ، أي أدّتها ، وكل من خان الأمانة فقد احتملها ، وكذلك كل من أثِم فقد احتمل الإثم ، قال الله عزّ وجل { وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ } [العنكبوت ١٣] ، فأعلم الله أن من باء بالإثم يُسمّى حاملاً للإثم ، فالسماوات والأرض والجبال أبين أن يحملن الأمانة وأدّينها ، وأداؤها طاعة الله فيما أمر به ، والعمل به ، وترك المعصية ... الكافر والمنافق حملا الأمانة ولم يُطيعا " [3] . فإن التكليف قبل العمل بالطاعة أو المعصية ، و " الإنسان من شأنه الظلم والجهل ، فلمّا أودع الأمانة بقي بعضهم على ما كان عليه ، وبعضهم ترك الظلم ، كما قال تعالى { الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ } [الأنعام ٨٢] ، وترك الجهل ، كما قال تعالى في حقّ آدم عليه السلام {وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا}[البقرة ٣١] ، وقال في حق المؤمنين عامّة {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ} [آل عمران ٧] ، وقال تعالى { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء } [فاطر ٢٨] " [4] .

فقد خلق الله تعالى الإنسان مُدركاً مُفكّراً بعواقب الأمور ، وعارفاً بمشقّة التكليف ، بدليل قوله تعالى { أَن يَحْمِلْنَهَا } و { وَحَمَلَهَا الإِنسَانُ } [الأحزاب ٧٢] ، وفيه إشارة إلى ذلك بخلاف يقبلنها وقَبِلَها ، لأنه مأجور على حملها ، لذلك فإن المعاني الذهنية المُتصوّرة هي الأساس لكل فعل يصدر أو يقع ، كما أن المُدرك الذهني من ظاهر اللفظ هو مفهومه ، لأن " الصور التي تخطر في ذهن المُتكلّم يمكن انعكاسها في ذهن السامع بواسطة ألفاظ لها طبيعة (المرآة) العاكسة ، فاللفظ مرآة والمعنى صورة واللفظ مُشير والمعنى مُشار إليه ، واللفظ دال والمعنى مدلول عليه " [5]. وقد تتراكم المعاني على لفظٍ بعينه بحكم بنيته الصرفية العامة، ولكن " السياق هو الذي يفرض قيمة واحدة بعينها على الكلمة بالرغم من المعاني المُتنوّعة التي في وسعها أن تدلّ عليها ، والسياق أيضاً هو الذي يُخلّص الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو الذي يخلق لها قيمة حضورية ، ولكن الكلمة بكل المعاني الكامنة توجد في الذهن مُستقلّة عن جميع الاستعمالات التي تُستعمل فيها ، مُستعدّة للخروج والتشكّل بحسب الظروف التي تدعوها ... ليس في الذهن كلمة واحدة مُنعزلة ، فالذهن يميل دائماً إلى جمع الكلمات ، إلى اكتشاف عُرى جديدة تجمع بينها ، والكلمات تتشبّث دائماً بعائلة لغوية بواسطة دال المعنى أو دوال النسبة التي

---

(1) الكشّاف : ١ / ٤٨ – ٤٩ .

(2) تأملات في اللغو واللغة : ٧٣ .

(3) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٢٣٨ .

(4) التفسير الكبير : ٢٥ / ٢٣٧ .

(5) البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٩٥ .

تُميّزها أو بواسطة الأصوات اللغوية التي تتركّب منها لا أكثر من ذلك، فنحن نشعر بأن الكلمات : إعطاء ، عطيّة ، عطاء، مُعطٍ ، مُعطى ... الخ تُكوّن عائلة قائمة بذاتها، تتميّز بعنصر مُشترك هو الأصل (ع ط ى) مهما تنوّعت معاني المُشتقّات " [1] .

وهذا الأصل الثلاثي يُمكن أن يتشكّل بهيآت مختلفة بحسب المراد ترتيباً وتقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً ، وقد تتقارب أصواته لتُحاكي المعنى المُراد ، نحو قوله تعالى { أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزّاً } [مريم ٨٣] ، أي " تُزعجهم وتُقلقهم ، فهذا معنى تهزّهم هزّا ، والهمزة أُخت الهاء ، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين ، وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة ، لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ ، لأنك قد تهزّ ما لا بال له كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك " [2] . و " لعلّ من أهم الأسباب التي ميّزت أساليب العربية بمثل هذه المزيّة قدم اللسان العربي وطول تداوله ، وكثرة تصرّفه في المعاني ، مُضافةً مجاورة لمعانيها الأصليّة ، فتمتد هذه فضل امتداد ، حتى تصير المعاني المجاورة بعد لأيٍ وطول الإلف كأنّها جزء من تلك المعاني الأصليّة أو قرين مُقارن مُساوٍ لها في الدلالة " [3] ، وذلك بالعلاقات التي تُنشئها البنية الصرفيّة بإيجاد النسب المختلفة ،

و " يُمثّل اعتبار المستوى الصرفي ، مستوى البنية في النظام اللغوي ملحظاً إضافيّاً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث ، وهذا بعض ما عرفه للعرب مُؤرّخو علم اللغة ، إذ يعتدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو " [4] .

ولقد تنوّعت العلاقات الإسنادية والنسبية تبعاً للصياغة الصرفية ، ولما يلحقها من سوابق ولواحق ، فتوزّعت أبواب النحو على مقدار ما تحتاجه الصيغة من مُتعلّقات تُكمل معناها ، كما تعدّدت أبواب الصرف بحسب نوع الصيغة ، ولمّا كان المصدر جامعاً لمعاني وخصائص الأفعال والأسماء ، عُدّ أصلاً تفرّعت منه جميع الصيغ ، لذلك قيل : " المصدر لفظ واسع الدلالة ، كثير تداوله في الكلام ، لأن فيه من الاسم والفعل خصائص ومعاني عدّة ، فهو على الرأي الراجح أصل ترجع إليه الأفعال ، ويُشتقّ منه كثير من الأسماء ، وهو أيضاً اسم ذو علاقة بأسماء الذوات ، ثمّ تطوّرت دلالته حتى أصبح يدلّ على المعنى ، أو ما يُقال له عند النُحاة معنى الحدث ، لأن الأصل في ألفاظ اللغة أنها تُوضع للمحسوس ، ثمّ تتحوّل عنه إلى المُدرك بالعقل " [5] .

إن الأصل هو المعنى الذي تُظهره الصيغة المُنظّمة للأصول الثلاثية وغيرها بدليل ارتباطها به في جميع تقلّباته مُحاكاةً له تصريفاً واشتقاقاً بهيآت وأبنية مُتعدّدة ، ولمّا كان " معنى المصدر عرض لا بُدّ له في الوجود من محلٍّ يقوم به " [6] ، وهو الفاعل أو المفعول ، فإن المُدرك الذهني هو الأصل ، ثمّ تحوّل عنه فوضع للمحسوسات لعموم الصفات وخصوص الذّوات ، لأن الوصف قيدٌ للذات وليس العكس ، يدلّ على ذلك كثرة مجيء المصدر وصفاً بنسبة تامّة أو ناقصة ، نحو قوله تعالى {وَإِذْ هُمْ نَجْوَى} [الإسراء ٤٧] ، و {فَتُصْبِحَ صَعِيداً زَلَقاً * أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْراً فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُ طَلَباً} [الكهف ٤٠ – ٤١] ، و {وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْناً} [الفرقان ٦٣] ، و { لاَ يَسْأَمُ الإِنسَانُ مِن دُعَاء الْخَيْرِ} [فصلت ٤٩] ، و { قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ } [ص ٢٤] .

ولقد خرّج النحويون الإخبار بالمصدر على وجوهٍ من " التأويل بتقدير مُضاف حتى يكون هو والمصدر صالحاً لوصف اسم الذات أو الإخبار عنه ، وإما إلى تفسيره على صورة المبالغة والمجاز ، على أن شيوع هذا الاستعمال ووفرته يُشعران بأن التأويل والتقدير وصرف المعنى إلى المجاز والمبالغة أمور لا ضرورة لها ولا سبب ، بل إنها قد تُخرج العبارة عن المعنى الذي قصدت إليه " [7] .

إن جعل لفظٍ ما بإزاء معنى لغرض تخصيصه بشيء يُدركه المُتلقّي عقلاً أو حسّاً بالبصر أو بغيره ، وهو الصورة الذهنية التي تحصل في العقل عن اللفظ ، ولقصد اطراد قواعد الصناعة يختلف عن قصد جمع المعاني ، لأن التأويل " نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ ، هو من آل الشيء يؤول إلى كذا ، أي رجع وصار إليه ، يُقال أُلتُ الشيء أُوله إذا جمعته وأصلحته ، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظٍ واضح لا إشكال فيه " [8] .

---

(1) اللغة لفندريس : ٢٣١ – ٢٣٢ .

(2) الخصائص : ٢ / ١٤٦ .

(3) نحو المعاني : ١٢٤ .

(4) نظرية النحو العربي : ٧٠ .

(5) نحو القرآن : ٦٨ .

(6) شرح الكافية : ٢ / ١٩٢ .

(7) نحو القرآن : ٧٠ – ٧١ .

(8) لسان العرب : مادة (أول) .

فقد نظر إلى المصدر من وجهين مختلفين ، الأول : إنه اسم جنس يضمّ آحاداً مُتشابهة إلى حدّ التطابق ، والثاني : اسم يُدرك بالعقل دون حاسة بصر ، وبذلك لا يصلح لأن يكون خبراً عن ذات ، لأن " الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تاماً حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه ، فإن ذلك الاسم يُسمّى اسم الجنس ... والمعاني عبارة عن المصادر كالعلم والقدرة مصدري علم وقدر ، وذلك مما يُدرك بالعقل دون حاسّة البصر ، وكلاهما ينقسم إلى اسم هو صفة وغير صفة ، فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو رجل وفرس وعلم وجهل ، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب من الصفات الفعلية ، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الخلية ، وبصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة ، كل هذه صفات تعرفها بأنها جارية على الموصوفين " [1] .

وفيما تقدّم نظر من وجوه :

الأول : إن دلالة (الاسم) لا تقتصر على ما اصطلح عليه ، فإن " الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال ، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى ، سواء كان مُركّباً ، أو مفرداً مُخبراً عنه ، أو خبراً ، أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [2] . والمصدر بلفظه أو بصيغته دليل يرفعه إلى الذهن كغيره من الألفاظ ، فهو علامة للوصف العام .

الثاني : الجنس لا يعني التشابه التام ، لأن " الجنس اسم دال على كثيرين مُختلفين بالأنواع " [3] . والمصدر ليس نوعاً واحداً بدليل اختلاف صيغه السماعية والقياسية ، تبعاً لاختلاف معانيه .

الثالث : دلالة المفرد على أشياء كثيرة مُتشابهة ، بخلاف دلالته في النظم ، وهو المُعوّل عليه ، لأنه " لا يتصوّر أن يتعلّق الفكر بمعاني الكلم إفراداً ومُجرّدة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصحّ في عقل أن يتفكّر مُتفكّر في معنى فعل من غير أن يُريد إعماله في اسم ، ولا أن يتفكّر في معنى اسم من غير أن يُريد إعمال فعلٍ فيه ، وجعله فاعلاً له أو مفعولاً ، أو يُريد منه حُكماً سوى ذلك من الأحكام ، مثل أن يُريد جعله مبتدأً أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك " [4] .

الرابع : إن معنى الفعلية، وهو الحدوث والتجدّد لا يقتصر على ما ذُكر من الصفات ، فإن المصادر المنصوبة تدلّ عليه ، ففي قوله تعالى { كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ } [النساء ٢٤] ، " مصدر مؤكّد ، أي كتب الله عليكم تحريم هؤلاء كتاباً " [5] ، وهو " منصوب على التوكيد محمول على المعنى ، لأن معنى قوله { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ } [النساء ٢٣] ، كتب الله عليكم هذا كتاباً ، كما قال الشاعر [*] :

ورُضت فذلّت صعبة أي إذلال

لأن معنى رضت أذللت " [6] .

وقد جعل سيبويه في المصدر المرفوع معنى الفعلية ، فقال : " واعلم أن (اَلْحَمْدُ للهِ) وإن ابتدأته ، ففيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقولك أَحْمدُ الله " [7] ، لأنه خبر لدلالته على الثبوت ، وذلك بخلاف المنصوب ، " نقول : زيد سيراً سيراً ، وإن زيداً سيراً سيراً ، وكذلك في ليت ولعلّ ولكن وكأنّ وما أشبه ذلك ، وكذلك إن قلت : أنت الدهرَ سيراً سيراً ، وكان عبد الله الدهرَ سيراً سيراً ، وأنت مذ اليوم سيراً سيراً ، وأعلم أن السير إذا كُنت تُخبر عنه في هذا الباب ، فإنما تُخبر بسير مُتّصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان ، وأما قولك إنما أنت سير ، فإنما جعلته خبراً لأنت ولم تُضمر فعلاً " [8] ، لأنه بدل من اللفظ بالفعل وهو الخبر ، وكذلك المصدر ، إلاّ أن المصدر أثبت وأدوم وأجمع لصفات الجنس من الفعل ، لأنه يُساق في الكلام لإحداث معنى لم يثبت ، لأنه قد ينقطع ، وذلك بخلاف المصدر .

---

(1) شرح المفصّل : ١ / ٢٦ .

(2) أنوار التنزيل : ٢٤ .

(3) التعريفات : ٤٨ .

(4) دلائل الإعجاز : ٣١٤ .

(5) أنوار التنزيل : ١٠٨ .

(*) وهو امرؤ القيس ، وصدره (وصرنا إلى الحسنى ورقّ كلامنا) ، ديوانه : ١٤٠ . وفي خزانة ألأدب : ٤ / ٢٤ – ٢٥ ، و " وذلّت من ذلت الدابة ذلاً بالكسر سهلت وانقادت فهي ذلول ، وذللتها بالتثقيل في التعدية ، وكذلك أذللته بالهمزة ، وقوله أي إذلال مفعول مُطلق عامله رضت " .

(6) معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٣٦ .

(7) كتاب سيبويه : ١ / ٣٢٩ .

(8) المصدر نفسه : ١ / ٣٣٥ – ٣٣٦ .

الخامس : المصدر لا يجري على موصوفه تأنيثاً وتثنيةً وجمعاً ، إذ يستوي فيه المفرد المُذكّر المُؤنّث ، والمُثنّى والمجموع ، لعمومه وثبوته ، بخلاف الصفات ، لذلك كان الوصف به إخباراً أو صفةً أو حالاً أبلغ منها لإطلاقه ، لأنه " موضوع لساذج الحدث ... إن وضع الفعل على أن يكون مصدره مُسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً ، بخلاف نفس المصدر ، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ " [1] .

إن المصدر كغيره من المُشتقّات ، لأن صيغته لها دلالة الفعلية بدليل عمله ، إلاّ أنها اختصّت بمزايا أعمّ وأثبت ، أما الصيغ الأخرى ، فيغلب عليها الاختصاص ، فجرت مجرى الموصوفين بها ، وقد ذهب الأصوليون إلى رفض " ما قيل من أصالة المصدر أو الفعل ، لأن كُلاً منهما له مادة وصيغة يؤدّي بهما معنى يُباين المعنى الحاصل من مادة الآخر وصيغته ، فلا يُعقل أن يكون أحدهما مبدأ اشتقاق الآخر ، فمصدر الاشتقاق إذن هو (المادة) العارية عن كل صيغة ، وإذا كانت المادة (ض ر ب) هي مصدر الاشتقاق ، فلنعد إلى تلك المادة ، لنجد من سبكها بتكلّم الصيغ نوعين مُتمايزين من المُشتقّات :

١. نوعاً يُؤلّف مع المادة معنىً إفرادياً مُتحصّلاً في الذهن بصورة مُستقلّة ، أي من دون حاجة لتركيبه مع شيء آخر بواسطة (النسبة التامة) ، وهذا النوع يشمل المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وأمثالها من المُشتقّات الاسمية ، على اختلاف معانيها .
٢. ونوعاً آخر يُؤلّف مع المادة معنىً تركيبياً غير مُستقل بالمفهومية إلاّ من جهة تركّبه وإسناده ، أي من جهة نسبة مادّته إلى فاعل ما ، وهذا النوع يشمل صيغ الأفعال " [2] .

إن النوعين يفتقران إلى التركيب ، لأن الإضافة في المصادر والصفات كالإسناد في الفعل ، والمعاني الإفراديّة تنصهر في المعنى العام للكلام ، ولا وجود لمعنى مُنفصل عن الآخر ، لأن المعاني تتداعى ، لأن " كل واحد من عناصر الكلمة ليس له وجود مُستقل ، لا الأصل الذي سبق ولا اللاحقة ولا اللاصقة ولا الزائدة ، كلّها لا توجد خارج ذلك التركيب أو التراكيب المُماثلة له ، فهي قطع تغيير لا أكثر ، إذ أننا نستطيع تنويع الأصل واللاحقة والزائدة على السّواء ، ولكن الذي يُعطي للكلمة وحدتها وتآلفها رغم تعقّد عناصرها ، إنما هو كون كلّ واحد من هذه العناصر له ترتيب ثابت لا يقبل التغيير ، فهي تُمسك بعضها بعضاً وتُقوّي بعضها بعضاً ، وتظهر للعقل في طابع تصوّر واحد " [3] ، وقد ذهب المُحدثون إلى جمع المفردات المُشتركة في المعنى برابط الأصول المُتقاربة ، في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، وهو ما فطن إليه القُدماء بتغيير في مصطلح الاشتقاق من نزع صيغة من أخرى ، إلى " أن مسألة الاشتقاق تقوم على مُجرّد العلاقة بين الكلمات واشتراكها في شيء مُعيّن ، خير من أن تقوم على افتراض أصل منها وفرع ... والقدر المُشترك بين الكلمات المُترابطة من الناحية اللفظية واضح كلّ الوضوح ، ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة ، فأنت إذا نظرت إلى (ضرب) و (ضارب) و (مضروب) و (مضرب) و (مضارب) و (ضرب) وما تفرّع من ذلك رأيت أنها جميعاً تشترك في (ض ر ب) وتتفرّع منها ، فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفطن إليه الصرفيون ، فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرّع منها الكلمات " [4] .

لقد راعى الصرفيون ، علاوةً على ما ذُكر ، الرُتبة والتقارب في المعاني والاشتراك في الأصول ، بدليل أبواب المُجرّد والمزيد والقلب المكاني والإعلال والإبدال والإدغام والإمالة ، وهي ترمي إلى كشف أسرار المعاني من خلال تلاقي المعاني وافتراقها ، والغرض من الزيادة والحذف ، ونحو ذلك كثير ، إلاّ أن جهودهم لم تكن مُنصبّة على الجمع اللغوي ، كما فعل المعجميون ، لاختلاف المنهج والسبيل . والقدر المُشترك بين الكلمات لا يقتصر على الجذور ، فأبواب السلب والمطاوعة والمبالغة والنقل والنسب والمصادر القياسية ونحو ذلك ، قائمة على معاني حروف الزيادة ، لأنهم عوّلوا على المُشابهة المعنوية أكثر من المُشابهة اللفظية ، فقد ذكر الرضي [5] أربعة عشر معنى لزيادة التاء القصيرة أو الهاء في باب المُذكّر والمُؤنّث .

السادس : جعل ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل ، نحو رجل وفرس وعلم وجهل ، اسماً ، وما كان مأخوذاً من فعل صفة ، فخلط بين أجناس المعاني والأعيان ، وكلاهما يُنسب إليه بالياء ويلحقه التصغير ، فيكون صفةً ، ويجري على موصوفه .

---

(١) شرح الكافية : ٢ / ١٩٣ – ١٩٤ .

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين : ٦٨ – ٦٩ .

(٣) اللغة لفندريس : ١١٢ – ١١٣ .

(٤) مناهج البحث في اللغة : ٢١٥ – ٢١٦ .

(٥) يُنظر : شرح الكافية : ٢ / ١٦٢ – ١٦٤ .

السابع : المصدر من صفات النسبة سواء أكانت بالياء أم بالصيغة أم بالإسناد أم بالإضافة ، لأنه عَرَض ، والاعراض طارئة على الذوات ، فهو أساس كل صفة بدليل وقوعه على القليل والكثير بلفظٍ واحد ، لأنه وُضع صالحاً لأكثر من فردٍ واحد بمعنى جامع بينهما ، لذلك اختلف عن الصفات الحقيقية ، لأنها مُكمّلة ومُوضّحة، في حين أن المصدر جاء للمبالغة، لأنه معنى جامع لجميع آحاد الصفة المعيّنة ، فجاء مُفرداً مُذكّراً ، ولم يجرِ على الموصوف لذلك ، و " إنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، فكان من تمام المعنى وكماله أن تُؤكّد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنّثت وجمعت سلكتَ به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو قائمة ومُنطلقة ، وضاربات ومكرمات ، فكان ذلك يكون نقضاً للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتّى وقع الاعتذار لما جاء منه مُؤنّثاً أو مجموعاً " [1] . وإنما قلّ ، لأنه بخلاف الصفات الأخرى ، فلا توصف به الذات إلاّ بعد ملازمة وطول عهد به ، لأن " اسم المعنى يصحّ وقوعه خبراً عن اسم عين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين ، حتى صار كأنّه هي هذا من قبيل زيد عدل ، وفيه ثلاث توجيهات ، أحدها مكونه مجازاً عقلياً بحمله على الظاهر ، وهو جعل المعنى نفس الغير مبالغةً ، والثاني أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه ، وتأويل اسم المفعول في نحو زيد خلق أي مخلوق ، والثالث أنه على تقدير مُضاف محذوف " [2] ، أي على النسب ، وهو بعيد ، لأن المصدر ، بخلاف الاسم ، بدليل صلاحه للوصف ، والاسم لا يصلح له ، فإن " الاسم إذا وُصف بالمصدر كان واحده وجميعه سواء ، وكذلك مُذكّره ومُؤنّثه ، كان بمعنى المفعول أو بمعنى الفاعل ، يُقال : (ماء غور) و (مياه غور) أي غائر ، وإنما هذا مصدر غار الماء يغور غوراً ، و (يوم غمّ) بمعنى غائم ، و (أيّام غم) و (رجل نوم) بمعنى نائم ، و (رجل صوم) أي صائم ، و (رجل فطر) أي مُفطر ... و (لبن حلب) أي محلوب ... و (هذا الدرهم ضرب بلد كذا) أي مضروب ، و (هذا خلق الله ، وهؤلاء خلق الله) أي مخلوقو الله . كل هذه مصادر لا تُجمع ولا تُؤنّث ، وتقول (هو قريبٌ منك ، وهم قريبٌ منك) ، و (هو أمَمٌ ، وهم أمَمٌ) ، و (هو قَمَن ، وهم قَمَن) ، و (هو حَرًى ، وهم حَرًى) ، فإن أدخلت الياء في قَمَن قلت قمين ، ثنّيت وجمعت وأنّثت " [3] .

إن مجيء المصدر بمعنى الفاعل أو المفعول يدلّ على ثبوت الوصف به ، وليس على حدوثه ، لذلك كان الوصف به أبلغ من اسم الفاعل أو اسم المفعول ، لأنهما قيدان لآحاد الذوات ، بخلاف المصدر ، فإن الذات تتقيّد به لتحويله المحسوس إلى مُتصوّر ذهني حتى كأنها قد تجسّمت منه ، في حين أن اسم الفاعل ، لجريانه على الفعل ، يدلّ على تمكّن معناه فيه بدليل تنوينه ، نحو قوله تعالى { إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً } [البقرة ٣٠] ، و { فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ } [الكهف ٦] ، و { وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ } [البقرة ١٤٥] .

وقد يصل إلى أقصى غاية في دلالته على النسب ، نحو لابن وتامر ، لأنه قَيد للذات المُبهمة ، في حين أن المصدر قيّد لجميع آحاده ، لأن " المصدر يدلّ على جنس الفعل ، فإذا قلت ضَرْبٌ أو قَتْلٌ ، دلّ على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع الضرب والقتل ... وجملة الأمر أن الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستّة ، أولها : إن الألف واللام في اسم الفاعل تُفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي ، والألف واللام في المصدر تُفيد التعريف لا غير . الثاني إن اسم الفاعل يتحمّل الضمير كما يتحمّل الفعل ، لأنه جار عليه ، والمصدر لا يتحمّل ضميراً ، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس ، والفاعل يكون معه منويّاً مُقدّراً غير مُستتر فيه . الثالث إن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول ، واسم الفاعل لا يُضاف إلاّ إلى المفعول لا غير . الرابع : إن المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل في الحال والاستقبال . الخامس : إن المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن ، واسم الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام . السادس : إن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله ، والمصدر يعمل مُعتمداً وغير مُعتمد ، فممّا جاء مُعملاً من المصادر مُنوّناً ، قوله تعالى { أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ } [البلد ١٤ – ١٥] ، فيتيماً منصوب بالمصدر الذي هو (إطعام) ، والتقدير أو إطعام هو فيكون الفاعل مُقدّراً محذوفاً " [4] .

إن القدر المُشترك بين المصدر والوصف الصريح هو المادة الواحدة ، وإن الصيغة الصرفيّة هي التي توجهّها بحسب المراد ، إذ لا معنى للأصول بغيرها ، كما لا تصحّ الموازنة بين المسموع والمقيس ، لأن الغالب

([1]) الخصائص : ٢ / ٢٠٧ .

([2]) خزانة الأدب : ١ / ٢٠٧ .

([3]) أدب الكاتب : ٥٠٣ – ٥٠٤ .

([4]) شرح المفصّل : ٦ / ٥٧ ، ٦١ .

على المصادر السماع ، بخلاف الوصف الصريح ، لأن لكل صيغة معنى مختلف ، فكيف يقيس المؤتلف على المختلف ، في حين أنهم عوّلوا على اختلاف الصيغ فأخرجوا أسماء الأفعال من الأفعال ، وإن كان المصدر أصلاً لها ، و " الذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي ، وهو أن صيغها مخالفةً لصيغ الأفعال ، وأنها لا تتصرّف تصرّفها ، ويلحق اللام بعضها والتنوين بعضها الآخر .

إن جميع أسماء الأفعال منقولة إما عن المصادر الأصلية أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتاً أو عن الظروف أو عن الجار والمجرور ، فلا تقدح إذن باعتبار الأصل لا في حدّ الاسم ولا في حدّ الفعل ، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضرّ لما ثبت كونه عارضاً بالدليل ، إذ رُبّ أصلٍ مرفوض وعارض لازم " [1] ، لأن المقصود معنى الصيغة لا المادة المُشتركة ، فإذا " أدركنا الفروق المعنوية بين هذه المصادر المُشتركة بمادة واحدة ، استطعنا بيُسر أن نعزل معنى المادة المشتركة (الحدث) عن معاني الصيغ المختلفة من صدور الحدث من الذات أو المبالغة في صدوره أو الاتّصاف به أو اتّخاذه زيّاً وحرفة وأمثال ذلك من معانٍ ، وكل هذه المعاني نسبية ، لأن الصيغ كالحروف ، لا تدلّ إلاّ على نسب خاصة في مدخولاتها ، فإذا كان مدخول هذه الصيغ واحداً هو (الحدث) ، فلا بُدّ أن يكون معنى الصيغ مُتعدّداً ، أي أن مدلول كل صيغة هو (نسبة) هذا الحدث بطريقة تختلف عن نسبته في الصيغة الأخرى ، وإلاّ فليس بينها هذه الفروق المعنوية التي نحس بها والتي نصّ عليها النُحاة والصرفيون " [2] .

إن رصد التغييرات الصرفية للصيغ المشتركة يُظهر العلاقة بين المعنى الأصلي وما نُقل منه أو عدل عنه ، فليس " هناك علم للدلالة بلا دراسة للصرف ، أي دراسة الصيغ ، ويجب هنا أن نُخطط طريقة لوصف الصيغ ، وأن نرى المقصود بالوظيفة الأصواتية ، والوظيفة الصرفية ، والوظيفة النحوية كأجزاء من مركّب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة لغوية " [3] .

إن اشتراك الصيغ في المادة لا يعني قيام إحداها بوظيفة الأخرى ، بل يعني ملاحظة المقصود من التغييرات فيها ، لأنها تكشف العلاقات بين الحدث والذات ، لذلك كانت عاملاً نحوياً ، ودالة على القصد لدلالتها على النسبة بأنواعها ، " فذلك من جهة ملاحظة قصد المُتكلّم في إفهام المخاطب ، فإن كان المخاطب في نظره جاهلاً بالنسبة ، كان قصد المتكلّم إفادتها والإخبار عنها بالأصالة ، فيقول : (ضرب زيدُ) ، وإن كان المخاطب في نظره عالماً بالنسبة ، فإنه في هذه الحالة يجعل نسبة الضرب إلى زيد توطئة وتبعاً لإفادة نسبة أخرى ، هي موضع غرضه من الكلام مثل أن يقول : (ضرب زيد تأديب) أو ظلم ، أو قصاص ، ومثل : (زيد الضارب مؤدّب ... أو ظالم ... أو مُقتص) ، فالتّمام إذن ناشئ من قصد الشيء بالأصالة ، والنقص ناشئ من قصد الشيء بالتبع " [4] ، فإن الصيغة الصرفية تفصل بين المُتشابهات كما تفصل حروف المعاني بين المُتشابهات في التضمين والتعليق ، فلا تقوم صيغة بدل أخرى ، ولا يعاقب حرف حرفاً آخر مع بقاء المعنى على حاله ، " وذلك أن في الكلام ألفاظاً مُترادفة مُتقاربة المعاني في زعم أكثر الناس ، كالعلم والمعرفة والشّح والبُخل ، والنعت والصفة ، وكذا بلى ونعم ، ومن وعن ، ونحوها من الأسماء والأفعال والحروف ، والأمر فيها عند الحذاق بخلاف ذلك ، لأن كل لفظة منها خاصة تتميّز بها عن صاحبتها في بعض معانيها ، وإن اشتركا في بعضها " [5] .

وإن جريان صيغة على أخرى في العمل لا يُحقق الغاية المطلوبة لبيان دلالة التغيّر الصرفي في المُتشابهات بدليل اختلاف ما تحتاجه لإتمام معانيها بحسب مدخولاتها .

قال سيبويه : " هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضربٍ زيداً فمعناه أنّه يضرب زيداً وتقول : عجبت من ضرب زيداً بكرٌ ومن ضرب زيدٌ عمرا ، إذا كان هو الفاعل ، كأنّه قال : عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمرا ، ويضرب عمراً زيدٌ ، وإنما خالف هذا الاسم الذي جرى مجرى الفعل المضارع في أن فيه فاعلاً ومفعولاً ، لأنك إذا قلت : هذا ضارب ، فقد جئت بالفاعل وذكرته ، وإذا قلت : عجبت من ضربٍ فإنّك لم تذكر الفاعل ، فالمصدر ليس بالفاعل ، وإن كان فيه دليل على الفاعل ، فلذلك احتجت فيه إلى فاعل ومفعول ، ولم تحتج حين قلت : هذا ضارب زيداً إلى فاعل ظاهر ، لأن المُضمر في ضارب هو الفاعل " [6] .

فإذا كان المصدر اسماً بمعنى الفعل ، فالأولى أن يُشبه في جريه على اسم آخر فيه معنى الفعل ، كذلك " إذا جاز لأحمد ، وهو اسم معرفة علم ، أن يُشبه بـ(أركب) ، وهو فعل نكرة كان أن يُشبه اسم سُمّي به الفعل في

---

(1) شرح الكافية : ٢ / ٦٦ – ٦٧ .

(2) البحث النحوي عند الأصوليين : ١١٠ .

(3) مناهج البحث في اللغة : ٢٨٧ – ٢٨٨ .

(4) البحث النحوي عند الأصوليين : ١٠٨ .

(5) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ١٠٥ .

(6) كتاب سيبويه : ١ / ١٨٩ .

الخبر باسم سُمّي به الفعل في الأمر أولى ، ألا ترى أن كل واحد منهما اسم وأن المُسمّى به أيضاً فعل ، ومع ذا فقد تجد لفظ الأمر في معنى الخبر ، نحو قول الله تعالى { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } [مريم ٣٨] ، وقوله عزّ اسمه { قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدّاً } [مريم ٧٥] ، أي فليمدَّنَّ ، ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله سبحانه { لاَ تُضَآرَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا } [البقرة ٢٣٣] ، وقولهم : هذا الهلال ، معناه انظر إليه ، ونظائره كثيرة ، فلمّا كان أف كصه في كونه اسماً للفعل ، كما أن صه كذلك ، ولم يكن بينهما ، إلاّ أن هذا اسم لفعل مأمور به ، وهذا اسم لفعل مُخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الأمر والخبر قد يقع موقع صاحبه ، صار كأن كل واحد منها هو صاحبه ، فكأن لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى ، وما كان على بعض هذه القُربى والشُبكة الحق بحكم ما حمل عليه ، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنّت به " [١] .

فإن المُتشابهات بسبب الحروف الأصلية تتطلّب قرائن تفصل فيما بينها ، فليس " راكب بمفرد ركب وإن اتّفق اشتراكهما في الحروف الأصلية ، وإنما قلنا ذلك ، لأنها لو كانت جموعاً لهذه الآحاد لم تكن جموع قلّة ، لأن أوزانها محصورة ، بل جموع كثرة ، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه ، بل يُردّ إلى واحده ... والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير ، لا الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ، ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ، وإن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد مُتميّز أما بالياء أو التاء ، بخلاف اسم الجمع " [٢] . كما أنها تؤخذ بحسب مراد المتكلّم ، فقد يريد الصفة فيطابق .

قال سيبويه : " واعلم أن العرب يقولون : قوم معلوجاء وقوم مشيخة وقوم مشيوخاء ، يجعلونه صفة بمنزلة شُيوخ وعُلوج " [٣] ، وكذلك المصدر ، لأن " الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يعتبر الأصل ، فلا يُثنّى لا يُجمع ولا يؤنّث ، قال الله تعالى { حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ } [الذاريات ٢٤] ، وقال { نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ } [ص ٢١] ، ويجوز اعتبار حاله المُنتقل إليها فيُثنّى ويُجمع ، فيُقال : رجلان عدلان ورجال عدول ، وأما تاء التأنيث فلا تلحقه ، لأنها لا تلحق من الصفات إلاّ ما وضع وصفاً " [٤] ، لأن المصدر وُضع لمعنى الفعل ، و " الفعل لا يصحّ فيه معنى التأنيث ، وذلك من قبل أنه دال على الجنس ، والجنس مُذكّر لشياعه وعمومه . والشيء كلّما شاع وعمّ ، فالتذكير أولى به من التأنيث ، ألا ترى أن شيئاً مُذكّرة هو أعم الأشياء وأشيعها " [٥] .

إن التذكير المعنوي بخلاف التذكير اللفظي ، لأن المعنى الاسمي بخلاف المعنى الوصفي ، والمعنى الوصفي في حقيقته معنى فعلي بدليل المبالغة في الفعل ، ولكن الاستعمال قد يأتي مُخالفاً للقياس ، و " ممّا جاء مُخالفاً للمصدر لمعنى قولهم : أصاب شِبعَه وهذا شبعُه إنما يُريد قدر ما يُشبعُه ، وتقول : شبعت شبعاً ، وهذا شبع فاحش ، إنما تُريد الفعل " [٦] ، والتذكير فيه معنوي بخلاف الفعل الاصطلاحي ، فإن التذكير فيه قائم على المضارعة أو المشابهة ، والعموم في المصدر لمعنى الجنس ، أما العموم في الاصطلاحي فإسنادي ، لأنه مُسند دائماً ، لأن " الفعل والفاعل جميعاً كالجزء الواحد " [٧] . كما أن الاصطلاحي لا يُراد منه معنى الاسمية ، بخلاف المصدر ، لذلك يُمنع من الصرف لو سُمّي به مُؤنّث . قال سيبويه : " وأمّا نِعمَ وبِئسَ ونحوهما فليس فيهما كلام ، لأنهما لا تغيَّران ، لأن عامة الأسماء على ثلاثة أحرف ، ولا تجريهنّ إذا كُنّ أسماءً للكلمة ، لأنهن أفعال والأفعال على التذكير ، لأنها تُضارع فاعلاً " [٨] ، فالأفعال في حقيقتها صفات، وهذا يؤكّد أن معنى العموم للمصدر ، وليس للاصطلاحي ، بدليل تخصصه بالتأنيث وبحروف النسبة (الزيادة) ، وبغلبة المعنى الحرفي ، بدليل جموده ، لذلك قال سيبويه : " واعلم أن نعم تُؤنّث وتُذكّر ، وذلك قولك : نعمت المرأة ، وإن شئت قلت : نعم المرأة ، كما قالوا ذَهَبَ المرأة " [٩] ، فقد خالف الفعل فاعله مع قوة امتزاجهما ، " فقولهم : كنتي وإقرارهم التاء التي هي ضمير الفاعل مع ياء الإضافة ، يدلّ على أنهم أجروا الضمير الفاعل مع الفعل مجرى دال زيد من زايه وبائه ، وكأنّهم نبّهوا بهذا ونحوه ممّا يجري مجراه ، على اعتقادهم قوة اتّصال الفعل بالفاعل ، وأنهما قد حلاّ

---

(١) الخصائص : ٢ / ٣٠١ .

(٢) شرح الكافية : ٢ / ١٧٨ .

(٣) كتاب سيبويه : ٢ / ٣٥ .

(٤) شرح الكافية : ٢ / ١٧٩ .

(٥) شرح المفصّل : ٩ / ٢٧ .

(٦) كتاب سيبويه : ٤ / ٤٢ .

(٧) سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٢٩ .

(٨) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٦٦ .

(٩) كتاب سيبويه : ٢ / ١٧٨ .

جميعاً محل الجزء الواحد " [1] ، وذلك بخلاف المصدر ، فإنه في حقيقته وصف ، لأن " الصفة إنما هي لفظ زائد على الموصوف " [2] ، وليس جزءاً من موصوفه كالفعل الاصطلاحي ، بل هو عارض عليه ، والفعل بصيغه المُجرّدة والمزيدة مُنبئ عنه ، بدليل عموم المصدر لتردّده بين الاسمية والفعلية ، واقتصار الفعل على الإنباء عن آحاد جنس الوصف ، وهو المصدر ، لذلك قيل فيه معنى المصدر ، بدليل قيام المصدر مقامه ، " فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره من نحو سقياً ورعياً وحنانيك ولبّيك وويله وويحه وما أشبه ذلك ممّا دُعي به من المصادر ، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدُّعاء ، وذلك نحو قولهم تراباً لك وجندلا ، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك الله تراباً أي تراباً وجندلاً أي صخراً ، واختزل الفعل ههنا ، لأنهم جعلوه بدلاً من قولك ترُبت يداك وجندلت " [3] .

وكذلك أجروا الصفات مجرى المصادر ، واختزلوا أفعالها ، و " ذلك قولك : هنيئاً مريّاً كأنّك قلت ثبت لك هنيئاً مريئاً ، وهنأه ذلك هنيئاً ، وإنما نصبته ، لأنّه ذكر لك خيراً أصابه رجل ، فقلت هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت ذلك له هنيئاً مريئاً أو هنّأه ذلك هنيئاً فاختزل الفعل ، لأنه صار بدلاً من اللفظ بقولك هنّأك " [4] ، فإن حال الفعل مُخبر بأجزاء الوصف العام ومُنبئ بآحاده ، وليس " حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرض من وضع الفعل ، لأنه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب ، مقصود نسبة الضرب إلى زيد ، لكنّهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر ، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان " [5] ، فليس الزمن من حقيقته ، وإنما هو دال على الإنباء بصيغته واختلافها للدلالة على مواكبة حركة المُنبأ عنه في دائرة الوصف العام . أما الزمن فله قرائن تأليفية أخرى تضبطه ، إذ لا يعوّل على الصيغة فيه ، لأنها لم توضع أصلاً للرصد الفلكي ، بل هي صورة للوصف المُراد الإنباء عنه ، فلا تكون الصورة قبل المعنى ، لأن اللفظ يحمله ، وهو لا يصدر بدون إرادة سابقة ، وقد جعل ابن جني الصورة أقوى من المعنى، لاعتماده على دلالتها المرئية، لأنه جعل اللفظ أقوى دلالات الفعل ، فقال : " فأقواهنّ الدلالة اللفظية ، ثمّ تليها الصناعية ، ثمّ تليها المعنوية ... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية ، من قبل أنها ، وأن لم تكن لفظاً ، فإنها صورة يحملها اللفظ ، ويخرج عليها ويستقرّ على المثال المُعتزم بها ... وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال ، وليست في حيّز الضروريّات " [6] .

إن الصيغة دال على مدلول ، فلا يكون الدال أقوى من المدلول ، بدليل الزيادة والحذف والنقل والعدول ونحو ذلك ، دليل معانٍ ، وثمّة إرادة سابقة ، ففي باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت قال سيبويه : " فتلحق الزوائد وتبنيه بناءً آخر ، كما أنك قلت في فَعَلت فَعّلت حين كثّرت الفعل ، وذلك قولك في الهذر : التهذار ، وفي اللعب : التلعاب ، وفي الصفق : التصفاق ، وفي الرّد : الترداد ، وفي الجولان : التجوال ، والتثقال والتسيار ، وليس شيء من هذا مصدر فعّلتُ ، ولكن لمّا أردت التكثير بنيت المصدر على هذا ، كما بنيت فَعَلَت على فعّلت " [7] . فإن تغيير البناء لداعٍ يقتضيه ، " فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على فعل ، لكن لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدلّ على التكثير ، لأن قوّة اللفظ تُؤذن بقوة المعنى ، ألا ترى أنهم يقولون خشن الشيء ، وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن ، وقالوا أعشبت الأرض ، وإذا أرادوا الكثرة قالوا اعشوشبت ، فهي مصادر جرت على غير أفعالها ... فأمّا التبيان فلم ترد التاء فيه للتكثير ، ولو كانت كذلك لفُتحت ، لكنّها زيدت لغير علّة ، والبيان والتبيان واحد ، وكذلك التلقاء واللقاء واحد " [8] .

إن العدول من صيغة إلى أخرى بالزيادة أو بالحركات دليل على تغيّر المعنى ، لأنه مجال " أن يختلف اللفظان والمعنى واحد ، كما ظنّ كثير من النحويين واللغويين ... وقال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد ... وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعاني ، فاختلاف المعاني أنفسها أولى أن يكون كذلك " [9] ، بل اختلاف الإرادة والحال والمقام والمخاطب يوجب اختلاف الصورة ، فإن البيان هو الكلام ، وإنما " سُمّي الكلام بياناً لكشفه عن المعنى المقصود إظهاره ، نحو { هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ } [آل عمران ١٣٨] ، وسُمّي

---

(1) سر صناعة الإعراب : ١ / ٢٣٠ .

(2) شرح المفصّل : ٥ / ١١٥ .

(3) شرح المفصّل : ١ / ١٢٢ .

(4) كتاب سيبويه : ١ / ٣١٦ – ٣١٧ .

(5) شرح الكافية : ٢ / ١٩٢ .

(6) الخصائص : ٣ / ٩٨ .

(7) كتاب سيبويه : ٤ / ٨٣ – ٨٤ .

(8) شرح المفصّل : ٦ / ٥٦ .

(9) الفروق اللغوية : ١٢ – ١٣ .

ما يُشرح به المُجمل والمُبهم من الكلام بياناً ، نحو قوله { ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ } [القيامة ١٩] ، ويُقال بيّنته وابنته إذا جعلت له بياناً ، نحو { لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ } [النحل ٤٤] " [١] .

وأما التبيان فهو : " الإيضاح ، وقوله عزّ وجل { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ } [النحل ٨٩] ، أي بيّن لك فيه كل ما تحتاج إليه أنت وأمّتك من أمر الدين ، وهذا من اللفظ العام الذي أُريد به الخاص " [٢] ، فثمّة فرق بين ما يُظهر البيان ، وهو الكلام ، وبين توضيحه وكشفه ، فالأول عام ، والثاني خاص ، بدلالة الزيادة ، كما أن التاء الزائدة غلب عليها معنى المطاوعة ، فليس كل كلام يقتضي التبيان ، لذلك قلّ هذا المصدر فجاء مكسور التاء كالتلقاء . قال الفرّاء : " والتبيان جاء مكسور الأول ، وهو مصدر بيّنت تبييناً وتبياناً ، مثل كرّرته تكريراً وتكراراً ، ولا يكون في الكلام التَّفعال إلاّ أسماً موضوعاً مثل التمثال والتقصار والتلقاء ... وإنما شبّهوا التبيان بالعصيان والنسيان " [٣] ، فجعل (التلقاء) اسماً ، لأنه استُعمل ظرفاً ، بخلاف اللقاء ، نحو قوله تعالى { قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاء نَفْسِي } [يونس ١٥] ، أي : " من قبل نفسي ، وهو مصدر استعمل ظرفاً " [٤] .

فإن اللقاء اعم من التلقاء ، لأن فيه تخصيصاً بدليل قوله تعالى { تِلْقَاء أَصْحَابِ النَّارِ } [الأعراف ٤٧] ، و { وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَاء مَدْيَنَ } [القصص ٢٢] ، فاستعمل اللقاء مصدراً ، في حين استعمل التلقاء استعمال الأسماء ، لدلالتها على مُسمّيات مُعيّنة ، بخلاف المصادر ، وقيل : " ليس في كلام العرب اسم على تِفعال بكسر التاء ولا صفة إلاّ نحو تسعة عشر حرفاً ... فإمّا تلقاء وتبيان فمصدران في القرآن " [٥] ، أي أنهما استُعملا بمعنى الفعل ، وقد فصل سيبويه بين الاسم والمصدر فسمّاه الفعل ، و " يُسمّيه سيبويه الحدث والحدثان ، وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تُحدثها ، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء ، وهم الفاعلون ، وربّما سمّاه الفعل من حيث كان حركة الفاعل " [٦] ، فلم يجعل التبيان والتلقاء من المصادر في باب ما تكثّر فيه المصدر من (فَعَلت) ، فقال : " وأما التبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة ، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان ، وهو من الثلاثة ، وليس من باب التَّقتال ، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء ، فإنما هي من (بيَّنتُ) كالغارة من أغرت والنبات من نبت ونظيرها التلقاء ، وإنما يُريدون اللُّقيان " [٧] ، فجعلهما اسمين ، لأنه قاس (فَعَلتُ) على (فعّلتُ) ، فما جاء لغير التكثير مع الزيادة عوضاً عن تضعيف العين خرج عن المصدرية أو معنى الفعلية اعتماداً على اللفظ دون المعنى ، فإن في التبيان معنى تكثير التبيين إيضاحاً للمراد ، بدليل قوله تعالى { وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ } [النحل ٨٩] ، فجعل " (تبياناً) بياناً بليغاً ونظير تبيان تلقاء في كسر أوّله ، وقد جوّز الزجّاج فتحه في غير القرآن ، فإن قلت : كيف كان القرآن تبياناً (لكلّ شيء) ؟ قلت : المعنى أنه بيّن كل شيء من أمور الدين حيث كان نصّاً على بعضها ، وإحالة على السُّنّة ، حيث أمر فيه بإتّباع رسول الله (ص) وطاعته ، وقيل { وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى} [النجم ٣] ، وحثّاً على الإجماع في قوله {وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ} [النساء ١١٥] ... فكانت السُّنّة والإجماع والقياس والاجتهاد مُستندة إلى تبيان الكتاب فمن ثمّ كان تبياناً لكلّ شيء " [٨] .

فالمبالغة في البيان تعني تكثير الإيضاح بدليل عطف المصادر هدىً ورحمةً وبُشرى عليه ، كما أن المصدر يرد بلفظ المفرد ، ويُراد به معنى الجمع ، ففي قوله تعالى { وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ } [الكهف ٥٠] و { يَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً } [مريم ٨٢]، قال الرضي : " فليس باسم الجنس إذ يُقال عدوّان وضدّان ، لا لاختلاف النوعيين ولا مُشتركاً بين الواحد والجمع ، كهجان ، لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كإبل ، لوقوعهما على الواحد أيضاً ، ولا ممّا هو في الأصل مصدر ، إذ لم يُستعملا مصدرين ، بل هما مفردان أُطلقا على

---

(١) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٦٧ .

(٢) لسان العرب : مادة (بين) .

(٣) أدب الكاتب : ٤٨٩ .

(٤) أنوار التنزيل : ٢٧٥ .

(٥) ليس في كلام العرب : ٢٧٨ – ٢٧٩ .

(٦) شرح المفصّل : ١ / ١١٠ .

(٧) كتاب سيبويه : ٤ / ٨٣ – ٨٤ .

(٨) الكشّاف : ٢ / ٤٢٤ .

الجمع " [1] ، لأنهما صفتان يستوي فيهما المُذكّر والمُؤنّث والواحد والجمع ، فعدو وصف ، " وأمّا عِدًى وعُدًى فاسمان للجمع ، لأن فِعَلا وفُعَلا ليسا بصيغتي جمع إلاّ لفِعَلة أو فُعَلة ، وربما كانت لفِعَلة ، وذلك قليل كهضَبة وهِضَب وَبَذْرَة وَبِذَر " [2] ، و " قد كسروا شيئاً منه من بنات الواو على أفعال ، قالوا : أفلاء وأعداء ، والواحد فلوّ وعَدُوّ ، وكرهوا فُعْلا كما كرهوا فُعال ، وكرهوا فِعْلانا للكسرة التي قبل الواو ، وإن كان بينهما حرف ساكن ، لأنه ليس حاجزاً حصيناً ، وَعَدُوّ وصَفٌ ، ولكنّه ضارعَ الاسم " [3] ، أي غلبت عليه الاسمية ، لأن (فَعُول) من صيغ المبالغة ، فَكُسّرت تكسير نظيرتها (فَعِيل) ، كما اكتسبت معنى الثبوت ، لأن الصيغ تُبنى بموجب المُضارعة أو المُخالفة ، لأن عدو ضدّ وليّ ونصير وصديق ، و " يكون للذكر والأُنثى بغير هاء ، والجمع أعداء وأعادٍ وعِداة وعِدي وعُدي ، فأوهم أن هذا كلّه لشيء واحد ، وإنما أعداء جمع عدو أجروه مجرى فعيل صفة كشريف وأشراف ونصير وأنصار ، لأن فعولاً وفعيلاً مُتساويان في العدة والحركة والسكون ، وكون حرف اللين ثالثاً فيهما إلاّ بحسب اختلاف حرفي اللين ، وذلك لا يوجب اختلافاً في الحكم في هذا ، ألا تراهم سوّوا بين نوار وصبور في الجمع فقالوا نُور وصُبر ، وقد كان يجب أن يكسّر عدوّ على ما كسّر عليه صبور ، لكنهم لو فعلوا ذلك لأجحفوا ، إذ لو كسّروه على فُعُل لزم عُدُوٌ ، ثمّ لزم إسكان الواو كراهيّة الحركة عليها ، فإذا سكنت وبعدها التنوين التقى ساكنان ، فحُذفت الواو فقيل عُدٌ وليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمّة ، فإن أدّى إلى ذلك قياس رُفض فقُلبت الضمّة كسرة ، ولزم ذلك انقلاب الواو ياء ، فقيل عُدٍ فتنكبت العرب ذلك في كلّ مُعتلّ اللام على فُعُولٍ أو فَعِيل أو فَعال أو فِعال أو فُعال على ما أحكمته صناعة الإعراب " [4] .

إن المُعتل بخلاف الصحيح ، فقد اختصّ بأشياء تحكمها الصناعة الصرفية ، وإن جرت على المُشابهة أو المُخالفة ، لأن " من كلامهم أن يُشبّهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء " [5] ، فإن الإعلال والإبدال والتضعيف وكميّة الأحرف وهيآتها ، علاوةً على تقارب المعاني وأضدادها أدّت إلى كثرة صيغ أسماء المعاني والجموع بأنواعها ، فقد جرى الضدّ مجرى الندّ للمُشاركة في التضعيف والعدد ، والمخالفة في المعنى ، فإن " الضد مثل الشيء ، والضدّ خلافه ... ويُقال لقي القوم أضدادهم وأندادهم ، أي أقرانهم ، والندّ : الضدّ والشبه ، وفي التنزيل { فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً } [البقرة ٢٢] أي أضداداً وأشباهاً ، ندّ الشيء مثله ، وضدّه خلافه " [6] ، وليس الندّ هو المثيل في الصفة ، بل هو المثيل المُخالف ، ففي قوله تعالى { فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَاداً } [البقرة ٢٢] ، قال الزمخشري : " الندّ المثل ، ولا يُقال إلاّ للمثل المُخالف المُناوي ، قال جرير :

أتيما تجعلون إليَّ ندّا وما أتيم لذي حسب نديد

ونادتُ الرجل خالفته ونافرته من ند ندوداً : إذا نفر ، ومعنى قولهم : ليس لله ندّ ولا ضدّ ، نفي ما يسدّ مسدّه ، ونفي ما يُنافيه ، فإن قلت : كانوا يسمّون أصنامهم باسمه ويُعظّمونها بما يُعظّم به من القُرب ، وما كانوا يزعمون أنها تخالف الله وتُناويه ، قلت : لمّا تقرّبوا إليها وعظّموها وسمّوها آلهة ، أشبهت حالهم حال من يعتقد أنها آلهة مثله قادرة على مُخالفته ومُضادّته ، فقيل لهم ذلك على سبيل التهكم ، وكما تهكّم بهم بلفظ الندّ شنّع عليهم واستفظع شأنهم بأن جعلوا أنداداً كثيرة لمن لا يصحّ أن يكون له ندٌّ قط ، وفي ذلك قال زيد بن عمرو بن نفيل حين فارق دين قومه :

أ ربّاً واحداً أم ألف ربّ أدين إذا تقسّمت الأمور

وقرأ محمد بن السميفع (فلا تجعلوا الله نداً) " [7] ، فقد جرى المُعتل مجرى المُضعف ، لاشتراكهما في الوصفية ، وتقاربهما في معنى المُخالفة ، كما " قالوا دام يدوم دواماً وهو دائم ، وزال يزول زوالاً وهو زائل ، وراح يروح رواحاً وهو رائح ، كراهيةً للفُعُول ، وله نظائر أيضاً الذهاب والثبات " [8] .

---

(1) شرح الكافية : ٢ / ١٧٩ .

(2) لسان العرب : مادة (عدا) .

(3) كتاب سيبويه : ٣ / ٦٠٨ .

(4) لسان العرب : مادة (عدا) .

(5) كتاب سيبويه : ٣ / ٢٧٨ .

(6) لسان العرب : مادة (ضدد) .

(7) الكشّاف : ١ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

(8) كتاب سيبويه : ٤ / ٥٢ .

إن العدول من صيغة إلى أخرى لا يتوقّف على توالي الياءات مع الكسر أو الواوات مع الضم ، فإن ذلك لا يطرد ، بل العدول بحسب المعنى قوّة وضعفاً ، فالجمع بخلاف المصدر والاسم والوصف ، فإن " فُعُول إذا كانت جمعاً فحقّها القلب ، وإذا كانت مصدراً فحقّه التصحيح ، لأن الجمع أثقل عندهم من الواحد " [1] .

فإن (العتو) جاء على (فُعُول) ، لأنه تجبّرٌ وطُغيان وتكبُّر ، وهو " النبو عن الطاعة ، يُقال : عتا يعتو عتوّاً وعتيّاً ، قال { وَعَتَوْ عُتُوّاً كَبِيراً } [الفرقان ٢١] ، { فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ } [الذاريات ٤٤] ، { بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ } [الملك ٢١] ، { مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً } [مريم ٨] ، أي حالة لا سبيل إلى إصلاحها ومُداواتها " [2] .

وجاء (النثو) على (فَعَال) ، لأنه أخفّ منه ، لأن الفتح أخفّ من الضّم ، وهو " ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء ، وتثنيته نثوان ونثيان ، يُقال : فلان حسن النثا وقبيح النثا " [3] ، فإن المُعتل وإن اختص بالتغيير ، إلاّ أن صيغه تُبنى بحسب ما يعرض للمعنى من تقارب أو تباعُد ، ومن مُشابهة أو مُخالفة ، وذلك بإرادة السعة والمُناسبة ، فقد " قالوا عتا يعتو ودنا يدنو وثوى يثوي ثوياً ونمى ينمي نماءً وبدا يبدو بداء ونثا ينثو نثاء وقضى يقضي قضاء ، وقد قصر بدا ونثا ، وإنما كثر الفعال في هذا كراهية اليآت مع الكسرة والواوات مع الضمّة ، يُريد أنهم عدلوا عن (فُعُول) إلى (فَعَال) ، لأنهم لو جاءوا به على (فُعُول) قالوا بدا بُدوّا ونثا نثو وقضى قضيا ، كما قالوا ثوى ثوياً ودنا دنوا " [4] ، ولئلا تلتبس الصيغ بعضاً في بعض بفعل التداخل بالمُشابهة والمُخالفة والتقارب والتخفيف بدليل المُشترك منها في المصادر والصفات والجموع، فقد اختلفوا في قوله تعالى { أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً } [مريم ٦٩] ، فقيل : " العتي ههنا مصدر ، وقيل هو جمع عات " [5] . وقيل : " وعُتيّا بالكسر والضم ، ومعناه لننزعنّ من كل أمّة ومن كل فرقة الأعتى فالأعتى منهم ، كأنهم يُبدأ بتعذيب أشدّهم عتيّاً ثمّ الذي يليه " [6] ، أي بيّن تعالى " أنه ينزع من كل فرقة من كان أشدّ عتوّاً واشدّ تمرّداً ليعلم أن عذابه أشدّ ، ففائدة هذا التمييز التخصيص بشدّة العذاب لا التخصيص بأصل العذاب ، فلذلك قال في جميعهم { ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيّاً } [مريم ٧٠] ، ولا يُقال أولى إلاّ مع اشتراك القوم في العذاب " [7] .

إن خروج اسم المعنى من الوصفية إلى الذاتية لتحقّقه عقلاً بكثرة وقوعه استعمالاً على الموصوفين به ، لذلك اشترك المصدر والجمع بالصيغة ، لأن المصدر يضمّ آحاداً قد تجتمع على موصوف بعينه لكثرة مزاولته ، وبذلك " تستطيع الصفة بدورها أن تصير اسماً ، وهذا يحدث كُلّما أُضيف الوصف العام الذي يُعبّر عنه بالصفة إلى فردٍ خاص ، أي كلّما صارت الصفة – وهي شائعة بطبيعتها معرفة ، وهذا الفرق على درجة جعلت معظم اللغات تدلّ عليه . وقد غلب التخفيف على (فُعُول) لاعتلاله فصار عِتيّاً وعُتيّاً ، لأن الأهمية صوتياً " [8] .

لأن " الأصل عُتُوٌ ثمّ أبدلوا إحدى الضمّتين كسرة فانقلبت الواو ياءً ، فقالوا : عُتيّاً ، ثم اتّبعوا الكسرة الكسرة فقالوا : عِتيّاً ليؤكّدوا البدل ، ورجل عات وقوم عُتي ، قلبوا الواو ياءً " [9] .

فمن قرأ بالضم جعله جمعاً ، ومن قرأ بالكسر جعله مصدراً ، والراجح من السياق أن يكون النزع وما فيه من شدّة مناسباً للشد تمرّداً وكبراً وتجبّراً وضلالاً ، والمصدر هو الوصف الجامع لكل صفات العاتي ، لأن " العتو المبالغة في المكروه ، فهو دون الطغيان ، ومنه قوله تعالى { وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيّاً } [مريم ٨] ، قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه، ومنه قوله تعالى {بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ} [الحاقّة ٦] ، أي مبالغة في الشدّة ، ويُقال جبّار عات أي مبالغ في الجبرية، ومنه قوله تعالى {عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا} [الطلاق ٨] ، يعني أهلها تكبّروا على ربّهم فلم يُطيعوه " [10]، ويعضده التمييز لغلبة إفراده ، لأنه تعالى " يُريد تمتاز من كل طائفة من طوائف الغي والفساد أعصاهم فأعصاهم ، وأعتاهم فأعتاهم ، فإذا اجتمعوا طرحناهم في النار على الترتيب ، نقدم أولاهم بالعذاب فأولاهم ، أو أراد بالذين هم أولى بها صلياً المنتزعين كما هم ، كأنه قال : ثم لنحن أعلم بتصلية هؤلاء وهم أولى بالصلى من بين سائر الصالّين ودركاتهم أسفل وعذابهم أشد ، ويجوز أن يُريد بأشدّهم

---

(1) لسان العرب : مادة (غنا) .

(2) مفردات معجم ألفاظ القرآن : ٣٣٣ .

(3) لسان العرب : مادة (نثا) .

(4) المخصص : ١٤ / ١٦٢ .

(5) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٣٣٣ .

(6) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٣٩ .

(7) التفسير الكبير : ٢١ / ٢٤٣ .

(8) اللغة ، لفندريس : ١٧٥ .

(9) لسان العرب : مادة (عتا) .

(10) الفروق اللغوية : ١٩٠ .

عتيّاً رؤساء الشيع وأئمّتهم لتضاعف جرمهم بكونهم ضُلالاً ومُضلّين ، قال الله تعالى { الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَاباً فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفْسِدُونَ } [النحل ٨٨] ، { وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مَّعَ أَثْقَالِهِمْ } [العنكبوت ١٣] " [١] .

إن الوعيد مُوجّه للعُتاة لضلالهم وإضلالهم وصدّهم عن سبيل الله ، والنزع لمن اتّصف منهم بكمالها وبالغ فيها ، ولا يصلح لذلك سوى المصدر ، لأن " أصل النزع الجذب والقلع ، ومنه نزع الميّت روحه ، ونزع القوس إذا جذبها " [٢] . فإن نزع العاتي من فرقته أو طائفته تخصيص له بالتبكيت والتحقير ردّاً على نفوره عن الحق ، يؤيّد ذلك اشتراك (فُعُول) في المصدر والجمع ، فإن القرّاء " اختلفوا في (عُنيا وجثيا وصليا وبكيا) ، فقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل الأربعة ، وافقهما حفص إلاّ في (بكيا) ، وقرأ الباقون بضمّ أوائلهنّ " [٣] ، والضم والكسر لا يخرج ببناء (فُعُول) إلى غيره بسبب طلب الخفّة ، وذلك بخلاف الفتح فإنه يلتبس بـ(فَعُول) و (فَعِيل) كما في قوله تعالى { وَلَمْ أَكُ بَغِيّاً } [مريم ٢٠] ، وهو " فَعول من البغي قلبت واوه ياءً وأدغمت ثم كسرت الغين إتباعاً ، ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء ، لأنه للمبالغة أو للنسبة كطالق " [٤] .

إن التاء تحوّل (فعيل) إلى معنى الاسمية كفريضة ، و (فعيل) إذا كانت بمعنى فاعل ، تلحقه التاء نحو كريم وكريمة ، وحُجّة من قال أنها " فعيل ، ولو كانت فَعُولا لقيل بغو كما قيل نهو عن المُنكر " [٥] ، ولكن الواو إذا تطرّفت قُلبت ياء ثمّ تتبعها حركة العين ، وقد اختُلف في معنى مصدره فقيل : " البغاء مصدر بغت المرأة بغاء زنت ، والبغاء مصدر باغَت بغاء إذا زنت ، والبغاء جمع بغي ولا يُقال بغيّة " [٦] ، لأن فَعول إذا كانت بمعنى فاعل ، تأتي بلا تاء كعذول وعجوز وكسول ، ونقيض ذلك " إذا كان قوياً على الفعل قيل فَعول مثل صبور وشكور " [٧] ، لأن " فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعت المؤنّث تقول امرأة ظلوم وغضوب وقتول ، معناه امرأة ظالمة فصرف عن فاعلة إلى فَعُول ، فلم تدخله هاء التأنيث ، لأنها لم تُبنَ على الفعل ، وذلك أن فاعلاً مبني على (فَعَل) و (مُفْعِلا) مبني على (أفعل) و (فعيلا) مبني على (فَعُل) و (فَعِلا) مبني على (فَعِل) فلمّا لم يكن لفعول فِعْل تدخله تاء التأنيث تُبنى عليه لزمه التذكير لهذا المعنى ، فإذا كان (فعول) بتأويل مفعول دخلته الهاء ليُفرّقوا بين ما له الفعل وبين ما الفعل واقع عليه " [٨] . وللتفريق بين الإزجاء والحدوث وبين الثبوت والدوام ، أو للتفريق بين معنى الاستمرار على الفعل وبين ما يكون مادة له تستنفد فيه ، لأن " هذا البناء في المبالغة منقول من أسماء الذوات ، فإن اسم الشيء الذي يفعل به يكون على (فَعُول) غالباً كالوضوء والوقود والسحور والغسول والبخور ، فالوضوء هو الماء الذي يتوضأ به ، والوقود هو ما توقد به النار ، والسحور لما يتسحّر به ، وكذا الفطور لما يفطر عليه ، والغسول ما يغسل به ، والسجور ما يسجر به التنور ، وكذا أكثر الأدوية تُبنى على (فَعُول) كاللعوق والسعوط والسفوف والنشوق والبرود أي الكُحل . ومن هنا استعير البناء إلى المبالغة ، فعندما تقول (هو صبور) كان المعنى أنه كأنّه مادة تستنفد في الصبر وتُفنى فيه كالوقود الذي يُستهلك في الاتّقاد ويفنى فيه " [٩] .

إن دلالة الثبوت تعني غلبة معنى الاسمية على الفعلية ، ولا تعني الاستعارة ، لأن العدول من صيغة إلى أخرى يكون بحسب المراد ، لأن لكل صيغة معنى مختلف ، " فقد يكون الاسمان مُشتقّين من شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف ، فيكون أحد البناءين مُختصّاً به شيء دون شيء ليُفرّق بينهما " [١٠]، فاختص (فَعُول) بالدلالة على الزيادة في ثبات الوصف علة موصوفه ، بدليل مجيئه مُذكراً ، ويُجمع جمع تكسير ، لأن التكسير أثبت من السلامة ، لدلالته على معنى الفعلية بدليل عمله ، فلم " يجمع صبور ، وكأنه جمع في المُؤنّث والمُذكّر جمع السلامة ، لأن صبوراً قد استُعملت للمُؤنّث بغير هاء من أجل أنها لم تجرِ على الفعل ، فلمّا طرحت الهاء في الواحدة ، وإن كان التأنيث يوجب الهاء كرهوا أن يأتوا بجمع يوجب ما كرهوه في الواحد فعدل به عن السلامة إلى التكسير في المُؤنّث ، فلمّا عدل به عن التكسير في المُؤنّث أجرى المُذكّر مجراه " [١١].

---

(١) الكشّاف : ٢ / ٥١٩ .

(٢) لسان العرب : مادة (نزع) .

(٣) النشر في القراءات العشر : ٢ / ٣١٧ .

(٤) أنوار التنزيل : ٤٠٤ .

(٥) الكشّاف : ٢ / ٥٠٥ .

(٦) لسان العرب : مادة (بغا) .

(٧) الفروق اللغوية : ١٢ .

(٨) المخصص : ١٦ / ١٣٨ .

(٩) معاني الأبنية في العربية : ١١٥ .

(١٠) كتاب سيبويه : ٢ / ١٠٢ .

(١١) المخصص : ١٦ / ١٤٠ .

فاختص هذا البناء بالزيادة في الصفة وليس بمعنى النفاد ، لأنه لا يعقل أن تنفد الذات الموصوفة به ، فحين " تقول (هو جزوع) كان المعنى أنه ذات تستهلك في الجزع وكذا الغفور أي كلّه مغفرة وهكذا ، ومما يُستأنس به في ذلك أنه لا يؤنّث ولا يُجمع جمع مذكر سالماً مُراعاةً للأصل الذي نُقل عنه " [1] .

إن الجزع أخص من الحزن ، فإذا ثبت بازدياد الحزن صار الإنسان جزوعاً ، لأن " الجزع أبلغ من الحزن ، فإن الحزن عام والجزع هو حزن يصرف الإنسان عمّا هو بصدده ويقطعه عنه ، وأصل الجزع قطع الحبل من نصفه ، يُقال جزعته فانجزع " [2] ، فإن أصله الفعل وليس الاسم ، ولو روعي أصله لجمع جمع مذكر سالماً ، ولكن أخذ معنى الصيغة ، لأنها لم تجرِ على الفعل ، وكذلك الغفور ، فليس معناه كلّه مغفرة كما قال ، بل ثبوت كثرة المغفرة بما يُحيط بجميع صفات الذوات المغفور لهم ، بدليل تعدّد صيغها بحسب المراد ، لأن " الغفر والمغفرة : التغطية على الذنوب والعفو عنها ، وقد غفر ذنبه يغفره غفراً وغفرةً حسنة وغفراناً ومغفرةً وغُفُوراً وغفيراً وغَفيرة ... وامرأة غفور بغير هاء ، والغُفرة : ما يُغطّي به الشيء ، وغفر الأمر بغفرته وغفيرته : أصلحه بما ينبغي أن يصلح به ، يُقال : اغفروا هذا الأمر بغفرته وغفيرته : أي أصلحوه بما ينبغي أن يصلح " [3] .

فالغفور هو الذي يستر الذنوب جميعاً لغرض الإصلاح ، لأنه يقتضي إسقاط العقاب ، وذلك يوجب الثواب ، لأن " الفرق بين الغفران والستر أن الغفران أخص ، وهو يقتضي إيجاب الثواب والستر سترك الشيء يستر، ثمّ استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء ، فيُقال : ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما اطّلع عليه من عثراته ، وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يُقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له ، لأن الغفران يُنبئ عن استحقاق الثواب ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق " [4] .

إن تخصيص الغفران بالثواب ، لأن الغرض منه الصلاح ، وذلك بخلاف الستر ، كما أن البناء يجمع بين معنى المصدرية والجمع ، لأنه الوصف الثابت الجامع لآحاده مع الزيادة بدليل زيادة الألف والنون ، وإنه من أبنية التكسير ، وجمع التكسير تغلب عليه الاسمية بخلاف جمع السلامة ، " لأن الأسماء أشدّ تمكّناً في التكسير ... وقالوا (فُعلان) في الصفة ، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم ، وذلك راع ورعيان وشاب وشبّان " [5] ، فإن الوصف الغالب يُجمع جمع تكسير ، وذلك بخلاف الوصف الجاري على الفعل لغلبة معنى الفعلية عليه لدلالته على الحدوث ، ومجيء الجمع على وزن المصدر يدلّ على غلبة معنى الاسمية عليه ، لأن الجمع من خصائص الأسماء ، وليس على معنى الفعلية ، لأن التكسير مُختص بالأسماء والصفات الغالبة ، " وقد يُؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله كالحضور والسجود والقعود والقيام والصيام ، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل ، وإنّما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر " [6] .

إن المعنى الحقيقي للفعل هو الإنباء بالحدث ، وليس لإثبات معنى الحدث كالمصدر ، فإذا تكرّر الفعل واستمر تحوّل إلى وصف ، والوصف إذا غلب على موصوفه يُعامل مُعاملة الأسماء فيأتي بلا موصوفه ويُجمع جمع تكسير ، " وأمّا ما كان أصله صفة فأُجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعلان) كما يبنونها " [7] ، لأنه بغلبة الاسمية عليه ابتعد عن معنى الحدوث والإزجاء والإنباء ، وهو معنى الفعل ، " فكل ما كان أقرب إلى الفعل كان من جمع التكسير أبعد ، وكان الباب فيه أن يُجمع جمع السلامة ... وقد تكسر الصفة على ضعف لغلبة الاسمية ، وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف قويت الوصفية وقلّ دخول التكسير فيها ، وإذا قلّ استعمال الصفة مع الموصوف وكثر إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها ، وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم " [8] .

فإن اشتراك الوزن يوجب التشابه في معنى الاسمية أو الفعلية ، كما اشترك المصدر واسم المكان واسم الزمان والمفعول فيها ، فجاءت كبناء المفعول ، فيما جاوز ثلاثة أحرف ، و " هم ممّا يُشبّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته " [9] .

---

(1) معاني الأبنية في العربية : ١١٥ – ١١٦ .

(2) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٩٠ .

(3) لسان العرب : مادة (غفر) .

(4) الفروق اللغوية : ١٩٥ – ١٩٦ .

(5) كتاب سيبويه : ٣ / ٦٣٠ ، ٦٣٢ .

(6) معاني الأبنية في العربية : ١٥٩ .

(7) كتاب سيبويه : ٣ / ٦١٤ .

(8) شرح المفصّل : ٥ / ٢٤ .

(9) المخصص : ١٤ – ١٩٧ .

فإن المُشابهة في المعنى يُظهرها اللفظ ، فلمّا كان المصدر " معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي ، أو لم يصدر كالطول والقصر " [1] ، جرى مجرى الأعيان بالغلبة ، لاشتراكها في الاسمية ، لأن " الاسم باعتبار الاشتقاق ما يكون علامة للشيء ودليلاً يرفعه إلى الذهن من الألفاظ والصفات والأفعال ، واستعماله عرفاً في اللفظ الموضوع لمعنى ، سواء كان مُركّباً أو مُفرداً مُخبراً عنه أو خبراً أو رابطة بينهما واصطلاحاً في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [2] .

فإن للمعاني الذهنية أسماءً موضوعه كما وضعت للأعيان المُتشخّصة أسماء ، وكذلك معنى الحدوث والثبوت والقطع والاستمرار والقلّة والكثرة ونحو ذلك من المعاني الإفرادية ، وهكذا المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فهي مُشتركة في الاسمية ، فالاسم يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مُضافاً أو مُضافاً إليه مُخبراً عنه أو خبراً ، لذلك فإن " تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله " [3] ، لأن المعاني النحوية تظهرها دوال النسبة في الصيغة الصرفية ، لهذا فإن " المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول ، لأن المصدر مفعول ، تقول أدخلته مدخلاً وأخرجته مخرجاً ، كما قال تعالى { أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً } [المؤمنون ٢٩] ، وقال { بِسْمِ اللّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا } [هود ٤١] ، والمفعول به مدخل ومخرج ، وكذلك لو بُنيت من الفعل اسماً للمكان والزمان كان كل واحد منهما على مثال المفعول ، لأن الزمان والمكان مفعول فيهما والفعل يعمل فيها كلّها عملاً واحداً ، فلمّا اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها ، اشتركت في اللفظ فقالوا في المكان والزمان مُمْس ومصبح ، وكذلك إذا أرادوا المصدر " [4] . إن الاشتراك يكون في الجذر اللغوي أو في دوال الماهيّة ، وليس في دوال النسبة ، " فالصيغة العربية قتل صيغة واحدة ... إذ أنها تشتمل على دالة ماهيّة هي الأصل (ق ت ل) ودوال نسبة تميّز صيغة قتل عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الأصل قاتل وتقاتلا ومقتول واقتل ويقتل ويقاتل وقاتل ... الخ " [5] ، وذلك بخلاف الاشتراك المعنوي فإن المعاني المُتشابهة تقتضي اشتراكاً في الصور اللفظية التي تتجلّى في الصيغ ، وكذلك اشترك المصدر والتكسير في الصيغة لكثرة آحادهما المشتركة في الوصف ، كما اشتركت الجموع في معنى القلّة والكثرة ، وقيل " جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ، والظاهر أنهما لمُطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة ، فيصلحان لهما واستدلّوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلّة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت ، واعلم أنه إذا لم يأت للاسم إلاّ بناء جمع القلة كأرجل في الرجل أو إلاّ جمع الكثرة كرجال في الرجل ، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصلي حروفه ، ولما لا يجمع إلاّ جمعه كأجادل ومصانع فهو مشترك بين القلّة والكثرة ، وقد يُستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى { ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ } [البقرة ٢٢٨] ، مع وجود إقراء " [6] .

ولا يقتصر الأمر على معنيي القلّة والكثرة بل يتّسع لمعنيي الاسمية والفعلية ، فإن (فُعُول) مُشترك بين الوصف والجمع لدلالته على المُبالغة والعدد في الحقيقة للمصدر لعمومه، وهو الدخول في القرء ، فإن " القرء في الحقيقة اسم للدخول في الحيض عن طهر ، ولمّا كان اسماً جامعاً للأمرين الطُهر والحيض المُتعقّب له أطلق على كل واحد منهما ، لأن كل اسم موضوع لمعنيين معاً يُطلق على كل واحد منهما إذا انفرد كالمائدة للخوان وللطعام ، ثمّ قد يُسمّى كل واحد منهما بانفراده به ، وليس القرء اسماً للطُهر مُجرّداً ولا للحيض مُجرّداً بدلالة أن الطاهر التي لم تر أثر الدم لا يُقال لها ذات قرء ، وكذا الحائض التي استمر بها الدم والنفساء لا يُقال لها ذلك ، وقوله تعالى { يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ } [البقرة ٢٢٨] ، أي ثلاثة دخول من الطُهر في الحيض " [7] . وإنما جمع القرء معنيين مُتضادّين ، وهو مختص بالحيض ، لأنه لا يكون إلاّ بعد طُهر ، فإن المصدر يُطلق على المعنى وعلى نقيضه لعمومه، والقرء " هو الحيض بدليل قوله عليه الصلاة والسلام (دعي الصلاة أيّام أقرائك) ، وقوله (طلاق الأمة تطليقتان وعدّتها حيضتان) ، ولم يقل طُهران ، وقوله تعالى { وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ } [الطلاق ٤] ، فأقام الأشهر مقام الحيض دون الاطهار ، ولأن الغرض

---

(1) شرح الكافية : ٢ / ١٩١ .

(2) أنوار التنزيل : ٢٥ .

(3) اللغة ، لفندريس : ١٢٦ .

(4) شرح المفصّل : ٦ / ٥٣ .

(5) اللغة ، لفندريس : ١١٣ .

(6) شرح الكافية : ٢ / ١٩١ .

(7) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٤١٣ .

الأصيل في العدّة استبراء الرحم ، والحيض هو الذي تُستبرأ به الأرحام دون الطُهر ، ولذلك كان الاستبراء من الأمة بالحيضة ، ويُقال : أقرأت المرأة : إذا حاضت " [1] .

وكذلك (فُعْلان) مُشترك بين الوصف والجمع ، بدليل مجيئه مصدراً نحو غفران وكفران ، والوصف منهما غفور وكفور ، وهما للمبالغة فيه ، فاشتركت في معنى الكثرة ، ولا تعني العدد الكثير فحسب ، بل تعني ثبوته على صاحبه لكثرته منه ، وهو معنى الاسمية ، وهي لا تعني القلّة بل الثبوت والدوام ، وقد قيل : " إن هذا – أي فُعْلان – من أبنية جموع الأسماء لا الصفات ، وأن ما جُمع من الصفات هذا الجمع فلقُربه من الاسمية أو لإرادة الاسمية ، فالسود جمع أسود والسودان جمع أسود أيضاً ، غير أن السودان اسم لهؤلاء الصنف من الناس ، والعُمي جمع أعمى ، ولكن العميان اسم لهؤلاء الصنف من الناس الفاقدي البصر، فتقول : أقبل العميان ، كما تقول : أقبل القضاة والباعة والصاغة . وقد استعمل القرآن هذا الجمع للقلّة النسبية ، قال تعالى في وصف عباد الرحمن { وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمّاً وَعُمْيَاناً } [الفرقان ٧٣] ، فقد وردت لفظة (عميان) مرة واحدة ، ووردت لفظة (عُمي) في سبعة مواطن ... فجاء بهذا اللفظ مع عباد الرحمن الذين هم قلّة للدلالة على القلّة النسبيّة " [2] . وليس كذلك ، فإن (عُمي) و (عميان) كليهما جمع (أعمى) ، ولا يقتصران على عمى العين ، بل يُطلقان على فقد البصيرة أو عمى القلب ، وافتقاد البصر أقلّ شأناً بجنب افتقاد البصيرة أما القلّة والكثرة ، فإنّما ينظر إليهما في وزن (افعل) وليس (فُعُل) أو (فُعلان) ، فإن " وزن (أفعل) في معنييه ، وهما التفضيل واللون أو العيب لا يوجد في أيّة لغة من اللغات السامية حتى الحبشية ، فهو مرتجل في العربية جديد ، فأفعل إذا كان للتفضيل هو أكثر تخصيصاً وتحديداً من بين سائر أبنية الاسم ، فاختراع العربية له من علامات ميلها إلى التخصيص والتعيين ، و (أفعل) مع ذلك ممّا يُسهّل تركيب الجملة ، والتعبير عن الأفكار المُشكّلة بالتركيبات المُشتبكة ... وممّا يدلّ على حداثة وزن (أفعل) أن حروف العلّة تبقى سالمة فيه ، نحو : (أبيض) وما أحوجه إلى ذلك ، فلو أن الوزن عتيق لكان الأحرى أن تعتل بعض الاعتلال " [3] ، فما " كان لصاحبه فيه فعل يقلّ أو يكثر فيكون (أفعل) دليلاً على قلّة الشيء وكثرته ، ألا ترى أنّك تقول فلان أقوم من فلان وأجمل ، لأن قيام ذا يزيد على قيام ذا ، وجماله يزيد على جماله ، ولا تقول للأعميين هذا أعمى من ذا ولا لميّتين هذا أموت من ذا ... وقولهم ما أعماه إنما يُراد به ما أعمى قلبه ، لأن ذلك ينسب إليه الكثير الضلال ، ولا يُقال في عمى العيون ما أعماه ، لأن ما لا يتزيّد لا يتعجّب منه " [4] . وما ورد في القرآن من ذمّ العمى ، فإنما المقصود به افتقاد البصيرة ، قال تعالى { فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ } [الحج ٤٦] ، وقد جاء فيه (عمي) و (عميان) للذّم ، قال تعالى { صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ } [البقرة ١٧١] ، وقوله { وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْياً وَبُكْماً وَصُمّاً} [الإسراء ٩٧] ، وقوله {وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلالَتِهِمْ} [النمل ٨١ ، الروم ٥٣] ، وقوله { أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ وَمَن كَانَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ } [الزخرف ٤٠] . وأما قوله تعالى { وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمّاً وَعُمْيَاناً } [الفرقان ٧٣] ، " فالمراد من النفي نفي الحال دون الفعل " [5] ، أي نفى عنهم صفة المنافقين الذين يتظاهرون بالحرص ، لأنه " ليس بنفي للخرور ، وإنما هو إثبات له ، ونفي للصمم والعمى ، كما تقول : لا يلقاني زيد مُسلّماً ، هو نفي للسلام لا للقاء ، والمعنى : أنهم إذا ذُكّروا بها أكبّوا عليها حرصاً على استماعها واقبلوا على المُذكّر بها ، وهم في أكبابهم عليها سامعون بآذان واعية مُبصرون بعيونٍ راعية ، لا كالذين يُذكّرون بها فتراهم مُكبّين عليها مُقبلين على من يُذكر بها ، مُظهرين الحرص الشديد على استماعها ، وهو كالصّم والعميان حيث لا يعونها ولا يتبصّرون ما فيها كالمُنافقين وأشياههم " [6] .

والمنافقون كثيرون ، كما قال تعالى { وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ } [يوسف ١٠٣] ، فقد جاء (فعلان) للمُبالغة في الكثرة وليس للدلالة على القلّة النسبية ، لأن الصيغ دوال على معانٍ تأليفية ، لأنها دوال نسبة ، فليس معنى المصدر مُشابهاً تماماً لمعنى الاسم ، وكذلك الوصف والفعل ، وقد تتشابه الصيغ المُعتلّة لاشتراكها في اعتلال أحد أصولها ، ولتقارب أحرف العلّة بعضها من بعض ، لاشتراكها في المدّ والقلب ، فقد قال الفرّاء " في قول العرب (صار صيرورة) و (حاد حيدودة) و (وسار سيرورة) : وهو خاص لذوات الياء من بين الكلام ، إلاّ في أربعة أحرف من ذوات الواو ، وهي (كينونة) و (ديمومة)

---

(1) الكشّاف : ١ / ٣٦٥ .

(2) معاني الأبنية في العربية : ١٥٧ – ١٥٨ .

(3) التطور النحوي للغة العربية : ١٠٤ – ١٠٥ .

(4) لسان العرب : مادة (عمى) .

(5) أنوار التنزيل : ٤٨٤ .

(6) الكشّاف : ٣ / ١٠٢ .

و (هيعوعة) و (سيدودة) ، وإنما جُعلت بالياء وهي من الواو ، لأنها جاءت على بناء لذوات الياء ، للواو فيه حظ ، فقيلت بالياء ، كما قالوا (الشكاية) وهي من ذوات الواو ، لما جاءت على مصادر الياء نحو السعاية والرماية . وقال البصريون : (كينونة) وأخواتها ، أُريد بهنّ (فيعلولة) فخففن كما خفف الميّت ، قال الفرّاء : أريد بهن (فُعلولة) ففتحوا أوّلها كراهية أن تصير الياء واواً ، وأما (فيعلولة) فإنها صورة لم تأتِ لسقيم ولا صحيح ، ولو كانت للمُعتل على مذهبهم لوجدتّها تامّة في شعر أو سجع ، كما وجدت الميّت والميْت " [1] .

فإن الصورة أو المثال أو الصيغة أو البناء مقياس الصحة والاعتلال ، كما أنه دال على معنى الاسمية أو الوصفية أو الفعلية ، وعلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والقلّة والكثرة ، وقد اتّسعت صيغ المصدر بنوعيه المُجرّد والمزيد لدلالاتٍ كثيرة ، لأنه اسم المعنى العام ، لدخوله في جميع آحاده بالزيادة والحذف والقلب والإلحاق والاشتقاق والتصريف ، فهو مورد كل معنى ، ومصدر كل مُشتق ومُتصرّف ، كما أنه مُشترك بين الاسمية والفعلية ، لأنه وصف يتردّد بينهما بحسب الصيغة وما يلحقها من سوابق ولواحق ، لأنها تُخصصه بشيء مُعيّن وترفع عنه كثرة الاحتمالات ، لوجود المُتشابهات ، ولا تعني السعة اللغوية عموم الصيغة بكثرة الاحتمالات ، بل تعني إصابة أدق المعاني ، لأن وظيفة الصيغة التخصص وليس الاشتراك ، لأنه مُلبس ، والمتكلّم يُريد معنىً خاصاً بحسب مراده ، إلاّ أنه قد يُبهم في أحوال مُعيّنة لغرض ما ، ولكن هذا لا يعني اطراد الاحتمال ، ففي قوله تعالى { مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللّهَ قَرْضاً حَسَناً } [البقرة ٢٤٥] ، قيل : " جاء بالفعل ولم يأتِ بمصدره وهو الإقراض ، بل جاء بمصدر الفعل الثلاثي ، وهو القرض ، والقرض يحتمل معنيين : معنى الإقراض فيكون مفعولاً مُطلقاً ، ويحتمل ما يقرض من المال فيكون مفعولاً به ، والمعنيان مرادان ، وهما الإقراض الحسن والمال الحسن ، ومعنى الإقراض الحسن أن يكون خالص النيّة لله مُحتسباً أجره ، عنده طيبة به نفسه ، لا يمنّ ولا يكدر على آخذه ، ومعنى المال الحسن أن يكون حلالاً طيباً " [2] .

وليس كذلك ، لأنه " لو كان قرضاً ههنا مصدراً ، لكان إقراضاً ، ولكن قرضاً ههنا اسم لكل ما يلتمس عليه الجزاء " [3] .

فقد جاء المصدر (قرضاً) مُجرّداً على أصله للدلالة على كل ما يتعارف به من الإحسان ، وليس مقتصراً على المال الحسن ، فكل ما كان قرضاً حسناً يدخل فيه ، فهو أشمل وأوسع من الإقراض ، لأنه يعني الفعل فقط بدليل التوكيد ، فعدل به عن ذلك إلى كل ما يقتطع إحساناً كالكلمة والبشاشة ، وكل ما يفتح باب الخير ويغلق الشر ، فقد تُقيّد المصدر بالوصف ، فكان اسماً له ، والفعل لا يوصف ، لأنه في حقيقته وصف ، وكذلك قوله تعالى { فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً } [آل عمران ٣٧] ، فإن " القبول اسم ما تقبّل به الشيء كالسعوط واللدود لما يسعط به ويلد ، وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذكر في النذر، ولم يقبل قبلها أُنثى في ذلك ، أو بأن تسلّمها من أمّها عقيب الولادة ، قبل أن تنشأ وتصلح للسدانة ... فأخذها في أول أمرها حين وُلدت بقبول حسن ، (وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً) مجاز عن التربية الحسنة العائدة عليها بما يُصلحها في جميع أحوالها " [4] .

فإن تقييد المصدر بالوصف يدلّ على الإحسان في الذات وفي تنميتها ، وذلك بخلاف التقبّل والإنبات ، لأنهما مُختصّان بالفعل ، فكان التعظيم في الإيجاد والتنشئة ، لأن " الأصل في العربية : بتقبّل حسن ، ولكن (قبول) محمول على قوله قبلها قبولاً حسناً ، يُقال : قبلت الشيء قبولاً حسناً ... ومعنى (أَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً) أي جعل نشوءها نشوءاً حسناً ، وجاء (نباتاً) على غير لفظ (أنبت) على معنى نبتت نباتاً حسناً " [5] ،أي نبتت هي نباتاً ، لأن " النبت والنبات ما يخرج من الأرض من الناميات سواء كان له ساق كالشجر أو لم يكن له ساق كالنجم ، ولكن اختصّ في التعارف بما لا ساق له ، بل قد اختصّ عند العامّة بما يأكله الحيوان ، وعلى هذا قوله { لِنُخْرِجَ بِهِ حَبّاً وَنَبَاتاً } [النبأ ١٥] ، ومتى اعتبرت الحقائق فإنه يستعمل في كل نام نباتاً كان أو حيواناً أو إنساناً ، والإنبات يُستعمل في كلّ ذلك " [6] ، أي أن الشروع في إيجاده بخلاف نمائه ، لأن الفعل بخلاف الاسم ، وقيل : " كل ما أنبت الله في الأرض ، فهو نبت ، والنبات فعله ، ويجرى مجرى اسمه ، يُقال : أنبت الله النبات إنباتاً ونحو ذلك . إن النبات اسم يقوم مقام المصدر . قال الله تعالى { وَأَنبَتَهَا نَبَاتاً حَسَناً } [آل عمران ٣٧] ... ونبت وأنبت مثل قولهم مطرت السماء وأمطرت ، وكلّهم يقول : أنبت الله البقل والصبى

---

(١) أدب الكاتب : ٤٩٦ .

(٢) الجملة العربية والمعنى : ١٧٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٢٥ ، وينظر : التفسير الكبير : ٦ / ١٨١ .

(٤) الكشّاف : ١ / ٤٢٦ – ٤٢٧ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٤٠٢ – ٤٠٣ .

(٦) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٥٠١ – ٥٠٢ .

نباتاً " [1] ، على معنى الأخذ في النمو وليس على توكيد الإنبات ، فلا يكون نبت وأنبت بمعنى ، لأن الهمزة تأتي للسلب وللصيرورة والجعل ، كذلك قَبِل وتقبّل ، فقد قيل: " قَبِل الشيء قَبُولاً وقُبُولاً وتقبّله كلاهما أخذه ... وقد جاء الوضوء والطهور والولوع والوقود وعدتها مع القبول خمسة ، يُقال : على فلان قَبول إذا قبلته النفس ، وفي الحديث : ثمّ يوضع له القَبول في الأرض ، وهو بفتح القاف المحبة والرضا بالشيء وميل النفس إليه " [2] .

فإن القَبُول بخلاف التقبّل ، لأن اسم المصدر لا يكون بمعنى المصدر ، إذ الاسم بخلاف الفعل ، بدليل اختلاف القَبُول بالفتح عن القُبُول بالضّم ، فكيف يكون قبل وتقبّل بمعنى واحد ، لذلك قيل في قوله تعالى (فَتَقَبَّلَهَا) : " معناه قبِلها ، وقيل معناه تكفّل بها ... وإنما قيل (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ) ولم يقل بتقبّل للجمع بين الأمرين : التقبّل الذي هو الترقّي في القبول ، والقبول الذي يقتضي الرضا والإثابة ، وقيل : القبول هو من قولهم فلان عليه قَبول إذا أحبّه من رآه " [3] ، فليس المُجرّد كالمزيد ، لأن الزيادة تُخصص البناء بمعنى مُعيّن ، وكذلك ليس اسم المصدر كالمصدر ، لاختصاص الاسم وعموم المصدر ، لأن القُبُول الأخذ العام ، في حين أن القَبُول الأخذ مع الرضا والمحبّة ، فإن العام بخلاف الخاص ، فلم يجمع بين معنيي العموم والخصوص بلفظ واحد ، بل عدل عن العموم إلى الخصوص باستعمال اسم المصدر ، وذلك بخلاف ما قيل في قوله تعالى { وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتاً } [نوح ١٧] ، " فنبات في الحقيقة مصدر (نبت) والمعنى أنبتكم فنبتّم نباتاً ، أي طاوعتم أمره فجمع بين معنيي الإنبات والنبات ، ولو قال (إنباتاً) لم يزد على معنى (أنبت) " [4] ، لاختصاص النبات وعموم الإنبات ، بدليل حرص الناس والكائنات الأخرى على الحياة ، كما قال تعالى { وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ } [البقرة ٩٦] ، وقال { كَلاَّ بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ } [القيامة ٢٠] ، لأن الخاص يُفسّر ويُوضّح ويُعيّن العام ، كما أن المُفصّل يُبيّن المُجمل ، والضمير يُخصص الظاهر ، نحو قوله تعالى {وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ} [يوسف ٥٣]، فإنه " لو قيل : إنها لأمّارة لاقتضى تخصيص ذلك ، فأتي بالظاهر ليدلّ على أن المراد التعميم مع أنه بريء من ذلك بقوله بعده { إِلاَّ مَا رَحِمَ رَبِّيَ } ، وقوله { إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ } ، ولم يقل : إنه إما للتعظيم وإما للاستلذاذ " [5] ، فإن الضمير يخصص اسم الجنس ، كما تخصص حروف الزيادة الصيغة الصرفية ، وكذلك الرتبة ، فإن التقديم يخصص المعنى العام للكلام ، لأن " ترتيب الكلمات هنا دالّة من دوال النسبة " [6] ، فإن الرتبة تفصل بين المشتركات في المعنى العام وإن تقاربت كأسماء الجنس والمصادر .

فإن أسماء الأجناس مشتركات في أمر معنوي مُحقق ، وكذلك المصادر مشتركات في عموم الوصف ، وإن اختلفت آحادها فيه قوة أو ضعفاً ، كثرةً أو قلّة ، سجيّة أو مكتسبة ، مؤقّتة أو دائمة ، بدليل قبولها الألف واللام ، وهما للجنس ، لقيامهما مقام الجمع في أسماء الجنس ، كذلك تسد المبالغة في الصيغة كما في صيغ المبالغة، لاشتراكها في الضم اختصاراً ، فإن " ضروباً ناب عن قولك : ضارب وضارب وضارب " [7] ، فإن صيغ المبالغة والجمع والمصادر وأسماء الجنس اشتركت في معنى ضم الآحاد للدلالة على الكثرة ، فإذا أُريد بالمصدر الدلالة على المبالغة في الكثرة أو القلّة ، جيء به مفرداً مذكراً نكرة ، وإذا أُريد به الوصف العام الشامل لجميع آحاده جيء به مفرداً مذكراً معرفة ، فإذا كثر الوصف به تحوّل إلى وصف غالب فيُعامل معاملة الأسماء فيُثنّى ويُجمع ، " لأن المصدر موحد لا يُثنّى ولا يُجمع ، لأنه جنس يدلّ بلفظه على القليل والكثير ، فاستغني عن تثنيته وجمعه ، إلاّ أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيّز الصفات لغلبة الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه " [8] ، لأن التثنية أو الجمع نظير العطف بالواو ، فبالغلبة يحصل الاتفاق ، فتجري مجرى التثنية أو الجمع ، ولولا ذلك لاحتاجت إلى الواو لدلالتها على الجمع ، فإن أُريد بالمصدر معناه ، وهو الحدث ، لم يُجمع ، وإن أُريد لفظه الغالب جُمع لظهور الذات فيه على المعنى ، نحو قوله تعالى { أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ } [البقرة ١٩] ، قال الزمخشري : " فإن قلت : هلاّ جمع الرعد والبرق أخذاً بالأبلغ كقول البحتري :

يـــا عارضـــاً مُتلفّعـــاً ببـــروده ... يختـــالُ بـــين بروقـــهِ ورعـــودهِ

---

(١) لسان العرب : مادة (نبت) .

(٢) المصدر نفسه : مادة (قبل) .

(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن : ٤٠٦ .

(٤) الجملة العربية والمعنى : ١٧٥ .

(٥) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٤٩٥ .

(٦) اللغة ، لفندريس : ١١٢ .

(٧) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٥٠٢ .

(٨) شرح المفصّل : ٣ / ٥٠ – ٥١ .

وكما قيل ظلمات . قلت : فيه وجهان ، أحدهما أن يُراد العينان ، ولكنهما لمّا كانا مصدرين في الأصل ، يُقال رعدت السماء رعداً وبرقت برقاً ، روعي حكم أصلهما بأن ترك جمعهما ، وإن أُريد معنى الجمع ، والثاني : أن يراد الحدثان كأنه قيل وإرعاد وإبراق ، وإنما جاءت هذه الأشياء منكرات ، لأن المراد أنواع منها ، كأنّه قيل فيه : ظلمات داجية ورعد قاصف وبرق خاطف " [1] .

إن الإفراد والتنكير يدلاّن على المبالغة في الوصف لا في الذات ، وذلك بخلاف (ظلمات) لتعدّدها وتشعّبها بدليل جمعها وإفراد النور في قوله تعالى { اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ } [البقرة ٢٥٧] ، فقابل تعدد أولياء الكفر تعدد طرق الضلال والغي لكثرتها واختلافها ، وذلك بخلاف النور فإنه واحد ، لأنه طريق الحق . أما سُبل الباطل فمتعدّدة ، لذلك جمع الظلمات ، كما في قوله تعالى { أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ } [النور ٤٠] ، " فإن أعمالهم لكونها لاغية لا منفعة لها كالسراب ، ولكونها خالية عن نور الحق كالظلمات المُتراكمة من لجّ البحر والأمواج والسحاب " [2] ، فقد جُمعت للدلالة على التنويع والتقسيم لغلبة الذاتية عليها ، كما غلبت على الصفات الغالبة، فجاءت بلا موصوفاتها ، لأنها عوملت معاملة الأسماء ، وجُمعت جمعاً سالماً للدلالة على معنى الفعلية فيها ، وهو الأصل فيها ، لأنه جمع المادة الأولى التي تجلّت بالصيغة الأولى المُجرّدة ، فصار لها معنى قابل للتغيير تعميماً أو تخصيصاً ، وتكثيراً أو تقليلاً ، وتعظيماً أو تحقيراً ، وتثبيتاً أو تزجيةً ونحو ذلك بالزيادة والقلب والنقل والعدول للوصول به إلى أقصى غاية في الدلالة ، لأن الصيغة دليل معنى زائد على المادة ، لأنها توجّهها بحسب المراد لمرونتها في التشكّل ، فهي الهيأة التي تعرض المادة الأولى في بناءٍ دالٍ على تركيبها الصوتي ، بدليل المجاورة الصوتية وما تُحدثه فيه من تغييرات في صفاتها وصلاً أو فصلاً أو تصغيراً أو نسباً ، فإن الصيغة دال صوتي وصرفي معاً ، وأما البناء فإنه يتجاوز ذلك ليكون دالاً نحوياً وبلاغياً بدليل العلاقات التي يقتضيها ، والأساليب التي ينشئها ، والحدود التي يفصل بها بين الكلمات وما يتعلّق بها أو يُبنى عليها ، ففي قوله تعالى { الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ } [الناس ٤] ، فإن فتح الواو بخلاف كسرها ، لأن الوسواس " هو الشيطان ، يُقال وسوس في صدره ووسوس إليه ، والوسوسة الكلام الخفي في اختلاط ، والوساس اسم منه ، وفُسّرت هنا بأن المعنى من شر ذي الوسواس ، أي الشيطان ، فيكون الوسواس مصدراً ، وهذا الوزن يأتي في المضعف نحو زلزال وهو قليل من غيره نحو تحنان . (الخناس) صيغة مبالغة من خنس بمعنى انقبض وتأخّر ، والمصدر خنوس كجلوس ، والمادة كلّها تدور على هذا الأصل " [3] ، فقد صيّر البناء أصل الصيغة مبالغاً فيها بحيث غلبت الذاتية فيه على الوصفية ، لأن " الوسواس اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بمعنى الزلزلة ، وأما المصدر فوسواس بالكسر كزلزال ، والمراد به الشيطان ، سُمّي بالمصدر كأنه وسوسة في نفسه ، لأنها صنعتهُ وشغلهُ الذي هو عاكف عليه ... و (الخنّاس) الذي عادته أن يخنس منسوب إلى الخنوس وهو التأخّر كالعوّاج والبتّات " [4] .

فإن البناء بمعونة السياق والقرائن يُحدد المراد ، ويكشف عن المُتشابهات ، كما أنه يُعينُ على فهم ما بُني عليه من المُبهمات ، ففي قوله تعالى { الَّذِي يُوَسْوِسُ } [الناس ٥] ، يجوز الإتباع والقطع ، لأنه " يجوز في محلّه الحركات الثلاث ، فالجر على الصفة ، والرفع والنصب على الشتم ، ويحسن أن يقف القارئ على (الخنّاس) ، ويبتدئ (الذي يوسوس) على أحد هذين الوجهين " [5] . أي معنى الاسمية والفعلية ، لأن " المراد به الموسوس ، وسُمّي بفعله مُبالغةً " [6] ، لأن المصدر يأتي بمعنى الفاعل أو المفعول ، فيوصف لغلبة الاسمية عليه ، أو يُثنّى ويُجمع ويُقطع كما قطع الوصف الموصول بالجملة تعظيماً أو تحقيراً، فيكون خبراً لمُضمر ، لأنه معلوم لوقوعه بكثرة ، أو يتعلّق بفعل على المدح أو الذم والشتم ، كما في قوله تعالى { حَمَّالَةَ الْحَطَبِ } [المسد ٤] ، وذلك يدل على أن الفعل الماضي المُجرّد أصل الوصف ، ومنه انتقل إلى الاسمية بالمُلازمة ، بدليل دلالة الماضي على القطع والتحقق، فاستُعمل في الدعاء ووصف به ما كان مقطوعاً بوقوعه حتماً كأوصاف يوم القيامة وأحوال الناس فيه ، لذلك قبل الماضي الزيادة فيه ليواكب الموصوف به استمراراً وتجدداً وحدوثاً ، بدليل التصريف والاشتقاق ، فإن " العربية ابتدعت ماضياً مُتعدّياً دالاً على عمل اختياري على صيغة (فَعَلَ) ... وإنها ابتدعت مضارعاً منصوباً ، علاوةً على المجزوم والمرفوع مُختصّة بذلك وحدها دون سائر أخواتها ،

---

(1) الكشّاف : ١ / ٢١٥ – ٢١٦ .

(2) أنوار التنزيل : ٤٧١ .

(3) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٣٨١ .

(4) الكشّاف : ٤ / ٣٠٢ .

(5) التفسير الكبير : ٣٢ / ١٩٧ .

(6) أنوار التنزيل : ٨١٥ .

فالخصائص المذكورة تميّز العربية عن سائر اللغات السامية ، وممّا يزيدها تميّزاً عن سائرها تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها " [1] ، فإن الصيغة المُجرّدة الأولى لكل مادة لغوية هي أصل لمُتشابهات المعاني ، وسُمّي فعلاً لعروضه على الذات المُتشخّصة لبيان أحوالها الظاهرة والباطنة ، وليس لدلالته على المصدر ، لأن المصدر مُشتقّ منه ، لاقتصاره على الوصف المُجرّد بدليل تردده بين الفعلية والاسمية تنويناً وتنكيراً وتعريفاً وإضافةً ، لأنه عامل كفعله وجارٍ مجراه صحّةً وإعلالاً ولزوماً وتعدّياً ، كما يتشابهان في التنكير ، لأن " أصل وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لا يكون الاسم كالفعل إلاّ نكرة " [2] ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة ، فإن الفعل كالمصدر، لأنهما اشتركا في الاشتقاق من الجذر اللغوي لمادة الصيغة المُجرّدة لذلك جرياً في التعدّي واللزوم والمُشابهة والمُخالفة ، نحو قول الشاعر [3] :

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

فلما " كان (رضيت) ضد (سخطت) عديّ (رضيت) بعلى حملاً للشيء على نقيضه ، كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً ، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر " [4] . وكذلك فإن " الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل ، فكل حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو مجاز ، فهو واجب في إسناد الفعل " [5] ، وهذا الوجوب تقتضيه الصيغة ، لأنها تنظيم يُفيد الوصف ، والخبر في حقيقته وصف ، فاشتركت المُشتقّات جميعاً فيه ، فكان لها احناء من متشابهات المعاني ، لتداخلها في المُتشابهات والمُخالفات لجريانها على النظائر والأضداد ، لأنها تُصاغ بأوزان واحدة قياسية سواء أكانت مُجرّدة أم مزيدة ، فلم تؤخذ صيغة من الأضداد وأخرى من النظائر ، لأنه تشكيل صوتي له دلالة قياسية تضمّ المُتشابهات والمُتخالفات من المعاني ، ولقد نُظر إلى الفعل بوصفه دالاً على مصدره ، وإن صيغته أقوى من معناه ، لأنهم ظنّوا أن الزمن من حقيقة وجود الفعل ، فجعلوه أصلاً لغيره أو فرعاً من غيره ، فقدّموا دلالته الصناعية على دلالة معناه ، و " إنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكُن لفظاً ، فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المُعتزم بها ، فلمّا كانت كذلك لحقت بحكمه ، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به ، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة ، وأما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيّز الضروريات " [6] .

إن مراد المتكلم هو الذي يفرض المثال المُعتزم ، فيكون دالاً على المقصود ، وليس المثال هو المقصود إلاّ من وجهة نظر أهل الصناعة ، كما ذهب سيبويه في قوله : " وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع " [7] ، لأن " الفعل إنما يُشتق من الحدث لا من الجوهر ، ألا ترى إلى قوله (وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء) " [8] . إن الفعل مُنبئ بالحادث الفطري أو المُكتسب ، وليس مُنتزعاً من الحدث ، لأنه " موضوع للتأثير في وجود الحادث في اللغة " [9] ، فهو موضوع للإفادة كغيره من المُشتقّات مع اختلاف دلالة الصيغ بدليل إطلاقهم مُصطلح الفعل على الصناعي وعلى الوصف والمصدر ، فقد قال سيبويه : " فإذا أُخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتّة ، لأنه إنما أُجري مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب ، فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلمّا أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبّه بما ضارعه من الفعل ، كما شبّه به في الإعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله وأخيه وجه الكلام وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين " [10]، لأن التنوين يدلّ على تمكّن الفعلية فيه ، والفعل نكرة بدليل افتقاره إلى الإسناد ، لأنه كجزء كلمة ، وذلك بخلاف الإضافة ، لأنها تغلب جانب الاسمية فيه ، وليس المقصود المشابهة ، لأن دلالة اسم الفاعل تختلف عن مضارعه بدليل الزيادة على الصيغة الأولى ، وهي أصل التشابه ، لامتداد أصولها مع

---

(1) التطور النحوي للغة العربية : ٨٨ – ٨٩ .

(2) كتاب سيبويه : ١ / ١٣١ .

(3) خزانة الأدب : ٤ / ٢٤٧ .

(4) الخصائص : ٢ / ٣١١ .

(5) أسرار البلاغة : ٣٥١ .

(6) الخصائص : ٣ / ٩٨ .

(7) كتاب سيبويه : ١ / ١٢ .

(8) الخصائص : ١ / ١١٩ .

(9) أسرار البلاغة : ٣٤٨ .

(10) كتاب سيبويه : ١ / ١٧١ .

الزيادات ، وهذه الزيادات هي التي توجّه الصيغ تخصيصاً للمعاني المُرادة ، علاوةً على أصل الصيغة ، فإن الزيادتين في جمع السلامة يختلفان عمّا شابههما في (يفعلان) و (يفعلون) و (تفعلين) ، لأنها ضمائر مُسند إليها ، وهي كناية عن الأسماء ، والنون في الأفعال الخمسة علامة رفع وليست بدلاً من التنوين ، وقد وهم فندريس في زعمه أن العربية " ملأى بالعلامات المشتركة بين التصريفين الاسمي والفعلي ، إذ نرى النهاية " – ون " التي تستخدم في المضارع المُسند إلى الشخصين الثاني والثالث المُذكّرين في حالة الجمع تستخدم أيضاً علامة للجمع في كثير من كلمات اللغة المذكورة ، وفي حالة المثنى تستخدم لنفس الشخصين المتقدّم ذكرهما العلامة " – ان " التي هي علامة الاسم المثنى الوحيدة ، ولا تقتصر العلامة بين التصريف الاسمي والتصريف الفعلي في العربية على بعض وجوه الشبه في العلامات ، بل إنها تمسّ جوهر الأشياء في ذاته ، فهناك توافق غريب بين الحالات الإعرابية وحالة المفعول غير المباشر ، وبين حالات المضارع الإعرابية الثلاث (المرفوع والمنصوب والشرطي أو المجزوم كما يُسمّيه بعضهم) " [1] . لقد فطن النُحاة إلى ما ذكر وفصلوا بين المتشابهات إعراباً ودلالةً ، فليس الحرف كالضمير ، كما أن رفع الاسم إسناداً إليه بخلاف رفع الفعل ، لأنه لا يُسند إليه ، كما أن دلالة الحال بخلاف غيرها ، كما أن الجمع ليس نسبة ناقصة ، فالمُشابهة الشكلية يعتمدها أهل الصناعة في المنهج الجمعي لا المنهج التحليلي لدوال اللغة ، فإن جمع السلامة دليل معانٍ تختلف عن جمع التكسير ، كما أنهما يختلفان عن الفعل الاصطلاحي ، فإن تكسير الصفات أبلغ من سلامتها ، لأن السلامة تعني اشتراك جملة من الموصوفين بها على وجه أثبت من وصفهم بالفعل الاصطلاحي ، في حين أن تكسيرها يدلّ على غلبتها على الموصوفين بها لملازمتهم لها بدليل اشتراك التكسير وصيغ المبالغة والمصادر وجمع السلامة في وصف المتعدد لغلبة الذاتية عليها ، وهي في الأصل أجناس للوصف العام ، إذا أفردت ، فقد ورد المصدر في القرآن الكريم مجموعاً ومفرداً ، فمنه " أنه حيث ورد ذكر الأرض في القرآن ، فإنها مفردة ، كقوله تعالى { خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ } [الطلاق ١٢] ، وحكمته أنها بمنزلة السفل والتحت ، ولكن وُصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى امرأة زور وضيف ، فلا معنى لجمعهما ، كما لا يُجمع الفوق والتحت ، والعلو والسفل ، فإن قصد المُخبر إلى جزء من هذه الأرض الموطوءة وعيّن قطعة محدودة منها خرجت عن معنى السفل الذي هو في مقابلة العلو ، فجاز أن تُثنّى إذا ضممت إليها جزءاً آخر ... وأما جمع السماوات ، فإن المقصود بها ذاتها دون معنى الوصف ، فلهذا جُمعت جمع سلامة ، لأن العدد قليل ، وجمع القليل أولى به ، بخلاف الأرض ، فإن المقصود بها معنى النحت والسفل دون الذات والعدد " [2] . ومن ذلك إفراد السمع وجمع البصر في قوله تعالى { خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ } [البقرة ٧] ، للتفريق بين الوصف والجارحة ، لأن " السمع مصدر في أصله والمصادر لا تُجمع ، فلمح الأصل يدلّ عليه جمع الأذن في قوله { وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ } [فصلت ٥] " [3] ، فإن إدراك الحس بخلاف الجارحة أو عضو السمع ، فإن الجوارح والأعضاء تُجمع بخلاف الإدراك ، لأنه يعني الإصغاء والقبول ، فلمّا لم يستعملوا هذه الحواس ، صاروا كمن لم يسمع ولم يعقل ، لأنه لا يعمل بما يسمع ، وإن كان يسمع لسلامة جارحته ، لذلك مجّت أسماعهم قول الحق فامتنعوا عن الموافقة مُدّعين الصمم ، فجمعت الجوارح للدلالة على وجود المانع وهو الوقر ، و " أصله الثقل " [4] ، لأن العضو ظرف له بدليل (في) ، لأن " معناه الوعاء ، الظرفية " [5] ، فهم " لا يقبلون ولا يُطيعون من قولك تشفّعت إلى فلان فلم يسمع قولي ، ولقد سمعه ولكنه لمّا لم يقبله ولم يعمل بمقتضاه فكأنه لم يسمعه " [6] ، فجاء (السمع) مفرداً للدلالة على العمل ، وهو الطاعة والقبول ، لذلك قيل سمعاً وطاعةً ، لأنه لا فائدة من السمع بلا قبول وطاعة ، لأن المصدر هو الفعل الحقيقي الصادر من الذات . أما الفعل الاصطلاحي فهو " كناية عن كل عمل مُتعدٍّ أو غير مُتعدّ ... والعرب تشتق من الفعل المُثل للأبنية التي جاءت عن العرب " [7] .

فإن المُثل أو الأوزان الصوتية صيغت لضبط الأنظمة الصوتية المُمتزجة بالتركيب للفصل بين المعاني الإفرادية للأبنية المسموعة بوضع حدودها للقياس عليها فيما يستجد أو لم يُسمع ، وللوقوف على مُتشابهاتها لبنائها على النظائر والأضداد ، لذلك غلب القياس على أسماء المعاني بدليل كثرتها وتداخلها في غيرها ، وصولاً إلى أعلى مراتب البيان عن المراد من التعبير اللغوي ، لتعلّق بعضه ببعض ، تأكيداً أو تفسيراً أو اعتراضاً وتشديداً ، بدليل العطف ، فإنه يجعل المتعاطفين كالنظيرين والشريكين ، وإن كانا مختلفين ، و " قد تكون العلاقة بينهما

---

(1) اللغة ، لفندريس : ١٥٨ – ١٥٩ .

(2) البرهان في علوم القرآن : ٤ / ٦ .

(3) الكشّاف : ١ / ١٦٤ .

(4) أنوار التنزيل : ٦٢٠ .

(5) صرف المعاني : ١٢ .

(6) الكشّاف : ٣ / ٤٤١ – ٤٤٢ .

(7) لسان العرب : مادة (فعل) .

المضادّة ، وهذا كمناسبة ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب والرغبة بعد الرهبة ، وعادة القرآن العظيم إذا ذكر أحكاماً ذكر بعده وعداً ووعيداً ، ليكون ذلك باعثاً على العمل بما سبق ، ثمّ يذكر آيات التوحيد والتنزيه ؛ ليعلم عظم الآمر والناهي ، وتأمّل سورة البقرة والنساء والمائدة وغيرها تجده كذلك " [1] ، وذلك لأن التعويل على معاني الصيغ يوقع في متاهات الاحتمالات الكثيرة للدلالات الإفرادية، بيد أن النسب تؤلّف بين المعاني المُنتظمة فيها، ويُعيّن السياق والحال والمقام دلالة الصيغة ، لاستحالة تحليلها بمعزل عن العلاقات التي تربطها بدوال أُخر ، والسياق هو الذي يُحدّد معناها تحديداً يُناسب الغرض من استعمالها ، ويُخلّصها ممّا تراكم عليها تضييقاً أو اتّساعاً أو انتقالاً وعدولاً وتحويلاً ، لأن " قُدرة الكلمات على اتخاذ دلالات مُتنوّعة تبعاً للاستعمالات المختلفة التي تُستعمل فيها ، وعلى البقاء في اللغة مع هذه الدلالات ... وحركة التغيّرات المعنوية لا تسير دائماً في خط مستقيم ، بل تسير في كل الاتّجاهات حول المعنى الأساسي ، وكل واحد من المعاني الثانوية يُمكن أن يصير بدوره مركزاً جديداً للإشعاع المعنوي " [2] .وذلك بالقياس وبالغلبة ، لأن الصفة إذا غلبت تحوّلت إلى اسم للذات المعيّنة على حساب صفاتها الأخرى .إن استنباط المعنى المراد من النصوص بحاجة إلى وضع أسس تفصل بين جزئيات لا حصر لها من المواد المختلفة التي تدخل في تراكيب الكلام وأساليبه وبخاصة صيغ أسماء المعاني وملحقاتها وما يتعلّق بها ، لأن مدلولاتها تقع على كل مادة معجمية اشتقّت منها هذه الأسماء ، كما أن مواضعها الرئيسة في التراكيب تتردّد بين الخبر والتوابع ، فهي أصل الفائدة من الكلام توضيحاً وتخصيصاً وتكميلاً ، لأنها قيود الذات المُتحدّث عنها ، فكانت أجناساً لصفاتها بالملابسة والتداخل ، ثمّ بولغ فيها تجسيماً وتشخيصاً للمداومة وطول أمد مزاولتها فنسب إليها كما نسب إلى الذوات ، بدليل قوله تعالى { وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاء بَشَراً فَجَعَلَهُ نَسَباً وَصِهْراً } [الفرقان ٥٤] . وإن أحوال الذات مُتباينة خلقةً واكتساباً واستمراراً ، لاختلاف الطباع والأشكال والقدرات ، كما قال تعالى { وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ } [الروم ٢٢] ، وقوله { وَالسَّمَاء ذَاتِ الْحُبُكِ * إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ * يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ } [الذاريات ٧ – ٩]، فإن عروض الصيغ على المادة المعجمية لإفادة النسب المختلفة ، لأنها لا تسري في المُشتقّات بقيد واحد ، بل بقيود مختلفة ، لإحداث المعاني الجزئية ، لذلك حصلت الفروق الدقيقة بين الأخبار ، فقال عبد القاهر الجرجاني : " هل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر ، وبين كل واحد منها ، وبين الحال ؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاث تتّفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء ، ثمّ تختلف في كيفية ذلك الثبوت ؟ " [3] ، فإن الصيغ والمواقع دلائل المعاني العامة القابلة للتخصيص بالسوابق واللواحق ، وبالنقل والعدول والزوائد ، وهي موارد السعة اللغوية ، كما أنها أمارات التضييق الدلالي رفعاً للاحتمالات العامة لقطع الاشتراك بالدليل ، فلا يعدل عن صيغة لزيادة معنى مع الاحتفاظ بالمعنى المعدول عنه تكثيراً له ، لإظهار الاحتمالات بتعدّد المعاني للتعبير الواحد ، لأنها متاهات ملبسة تصرف عن المراد منه ، لأن العدول تخصيص وليس كسباً لأكثر من معنى .وقد قيل في قوله تعالى { وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً } [الأعراف ٥٦] ، " فإنه لو قال (ادعوه خائفين وطامعين) لكان المعنى واحداً ، هو الحالية ، ولكن بعدوله إلى المصدر اتّسع المعنى، وأصبح يؤدي ثلاثة معانٍ في آنٍ واحد ، وهي الحالية ، أي خائفين ، والمفعول لأجله، أي للخوف والطمع ، والمفعولية المُطلقة ، أي تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً أو دعاء خوف وطمع ، وهذه المعاني كلّها مُرادة ، فإننا ينبغي أن ندعو ربّنا في حالة خوف وطمع ، وندعوه للخوف والطمع ، وندعوه ونحن نخاف خوفاً ونطمع طمعاً ، فجمعها ربّنا في تعبيرٍ واحد بعدوله من الوصف إلى المصدر ، فهو بدل أن يقول : ادعوه خائفين وطامعين ، وادعوه للخوف والطمع ، وادعوه دعاء خوف وطمع ، أو تخافون خوفاً وتطمعون طمعاً ، جمعها كلّها في هذا التعبير القصير " [4] .إن الجمع ليس بإيراد الأوجه الإعرابية المحتملة للمصدر ، بل بوجه إعرابي واحد ، لأن المصدر يأتي حالاً كما جاء خبراً ، فهو الوصف الأبلغ لدلالته على جميع آحاده ، وفي ذلك تعظيم للإلوهيّة والربوبية معاً ، لأنه تعالى الواهب بلا مقابل ، والقادر على منح النعمة كبيرها وصغيرها دون غيره، لأنه هو المُنعم والمالك ليوم الدين، لأنه تعالى الرحمن الرحيم ، فهو عزّ وجل المُتصرّف في الدارين معاً ، فلا بُدّ من استحضار كل ذلك في حال الدعاء ، وليس لأجل الخوف أو توكيداً له ، لأنه إخبار من الله تعالى جاء بطريقة الطلب لغرض التنبيه رحمةً منه تعالى بعباده ، و " ذاك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث إنك تثبت بها المعنى لذي الحال ، كما تُثْبِتُه بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل ، ألا تراك قد أثبتّ الركوب في قولك : جاءني زيد راكباً لزيد ، إلاّ أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء ، وهو أن تجعله بهذه الهيأة في مجيئه ولم تجرّد إثباتك للركوب ولم

([1]) البرهان في علوم القرآن : ١ / ٤٠ .

([2]) اللغة لفندريس : ٢٥٤ .

([3]) دلائل الإعجاز : ٢٦

([4]) الجملة العربية والمعنى : ١٧٨ – ١٧٩ .

تُباشره به بل ابتدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع للمجيء وبشرط أن يكون في صلته " [1] ، فإن اتّساع المعنى لا يقتصر على المفردة ، لأنها عرضة للتضييق والانتقال والعدول والتخصيص أو التعميم ، وإنما يحصل ذلك بدلائل منها الصيغة وصلاتها وملحقاتها وسياقها ، فإن الصيغة المصدرية أوسع صيغ المُشتقّات دلالةً ، لأنها قادرة على جمع معاني الفعلية والاسمية ، من غير أن تتقيّد بجزئية منها ، كما في الصفات بدليل مجيئها وصفاً للمبالغة ، وتوصل بجملة ، لأن المصدر كالفعل يطلب فاعلاً ومفعولاً ، هذا علاوةً على الوظيفة النحوية التي ينهض بها ، لأنه لا يلحظ مجرّداً من النسبة إلاّ إذا غلب عليه معنى الاسمية ، ومعيار ذلك هو النظم الذي يُساق فيه وإليه ترجع التغييرات المختلفة التي تُصيب الكلمات من حيث المعنى ، وهي " ثلاثة أنواع : التضييق ، والاتّساع ، والانتقال ، فهناك تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص ... وهناك اتّساع في الحالة العكسية ، أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام ... وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص ، كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المُسبّب ، أو من العلامة الدالّة إلى الشيء المدلول عليه الخ ... وأن انتقال المعنى يتضمّن طرائق شتّى " [2] .

فقد لوحظ في المصدر نسبته ، فأُعرب حالاً ، لأن الحال قيد للخبر ، وليس كذلك المُطلق والمفعول لأجله ، لأنه لا يلحظ فيهما النسبة ، فهما غير موصولين ، وذلك بخلاف الحال ، لأنها موصولة بالخبر ، كما أنها مفعول فيه ، لتضمّنها معنى (في) ، فالدعاء ينبغي أن تكون في كل حال بدليل قوله تعالى { وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً } [الأعراف ٢٠٥] ، أي " مُتضرّعاً وخائفاً " [3] ، لأن التفعّل يُبيّن حال الداعي بالاستجابة والمطاوعة ، وكذلك (فِعْلة) ، فإنها لبيان الهيأة ، وهي هيأة المُتذلّل الخائف .

ولا إشكال في مجيء الصيغة على هيأة تخالف فيها الظاهر فاعلاً أو مفعولاً وإفراداً أو جمعاً وتذكيراً أو تأنيثاً ، لأن الصيغة عارضة على المادة اللغوية ، وهي تنظيم صوتي له دلالة زائدة على الأصل ، ولولاها لما أمكن رفع المكنون من منتجه ولاستحال تجلّيه ، لأنها أداة إظهاره ، فكانت مرنة لدواعيه بحسب قدرات مُبدعها بناءً بزيادةٍ أو نقص أو قلب أو صحّة أو إعلال ، لأنها نُظّمت لأداء معنى تأليفي بدليل تعلّقها وارتباط حروف المعاني بها ، واختلاف معانيها بالزيادة والنقص ، وبالسوابق واللواحق ، وإنما الإشكال في التخريج ، فبدلاً من البحث عن أسرار مخالفتها الظاهر ، يلجأ إلى حل الإشكال بإقامة صيغة مقام أخرى بحجّة عدم جواز الإخبار عن الذات باسم المعنى ، إلاّ أنه يقيّد بما يدل عليها ، كالصفات مُعوّلين على اللفظ العامل ، مع أن اسم المعنى هو الوصف الحقيقي ، لأن " العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثّرات " [4] ، وهي دلائل على توجيه الكلام بحسب الغرض المُراد ، لأنها أخبار ، والخبر هو المُخبر عنه في المعنى بدليل انتقالها إلى معنى الاسمية ، فتأخذ خصائصها ، فيُخبر عنها ، نحو قوله تعالى { بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ } [الحديد ١٢] ، فقد قيل : " التقدير : بشراكم دخول جنّات أو خلود جنّات ، لأن البُشرى مصدر والجنّات ذات ، فلا يُخبر بالذات عن المعنى " [5] ، بل أخبر عن اسم المعنى أو اسم المصدر ، وهو بمعنى الجمع بالجمع ، لأن بُشرا مصدر وبُشرى اسمه ، فرّق بين الاسم والمصدر بالتنوين ، كما فرّق بين ذكر وذكرى ، فجاء الاسم على مثال طوبى ، كما يأتي (فُعُل) جمعاً كرُسُل ، لأن " بُشرا جمع بشير ، وبُشرا بتخفيفه وبَشر بفتح الباء مصدر من بشره بمعنى بشّره " [6] ، فإن (بُشرا) بخلاف (بُشرى) بدليل دخول ياء النداء ولا النافية للجنس عليه ، نحو قوله تعالى { يَا بُشْرَى هَذَا غُلاَمٌ } [يوسف ١٩] ، وقوله { لا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ } [الفرقان ٢٢] ، والإخبار عنه في قوله تعالى { لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَياةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ } [يونس ٦٤] ، في حين جاءت (بُشْرا) حالاً بمعنى الجمع في قوله تعالى { وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ } [الأعراف ٥٧] ، فمن " قرأ (الرياح) بالجمع حسُن وصفها بقوله (بشرا) ، فإنه وصف الجمع بالجمع ، ومن قرأ (الريح) واحدة قرأ (بشرا) جمعاً ، لأنه أراد بالريح الكثرة كقولهم كثير الدرهم والدينار والشاه والبعير ، وكقوله تعالى { إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا } [العصر ٢ – ٣] ، فلمّا كان المُراد بالريح الجمع وصفها بالجمع ، وقرأ ابن عامر (نشرا) بفتح النون وإسكان الشين ، والنشر مصدر نشرت الثوب ضد طويته ، ويُراد بالمصدر ههنا المفعول "

---

(1) دلائل الإعجاز : ١٣٣ .

(2) اللغة لفندريس : ٢٥٦ .

(3) الكشّاف : ٢ / ١٤٠ .

(4) شرح الكافية : ١ / ٨٧ .

(5) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٢٩٦ .

(6) الكشّاف : ٢ / ٨٤ .

[1] ، أي بمعنى مُنتشرات و (بُشرا) مثله ، لأن " بَشرا ، وبُشُورا وبُشرا وبَشَره به بَشرا ، وبَشَر يَبْشُرُ بَشْرا وبُشُورا والاسم البشرى " [2] ، كما أن (المعنى) توسّع فيه من القصد إلى الأجسام والاعراض ، فإن " المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه ، وقد يكون معنى الكلام في اللغة ما تعلّق به القصد ... والمعنى مقصور على القول دون ما بقصد ، ألا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا ، ثمّ توسع فيه فقيل ليس لدخولك إلى فلان معنى ، والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول ... هذا على أنهم سمّوا الأجسام والأعراض معاني ، إلاّ أن ذلك توسّع ، والتوسّع يلزم موضعه المُستعمل فيه ولا يتعدّاه " [3] .وبذلك يصح الإخبار بالذات عن اسم المعنى وعكسه ، لأن المعنى يُقصد بهما للإفادة فلا داعي إلى تقدير محذوف ، لأن اسم المعنى يقع على القليل والكثير ، كما يقع على الذات ، وعلى وصفها ، فقد " يخرج الإنسان من فصيلة الأسماء المُجرّدة (أسماء المعنى) إلى فصيلة الأسماء المُشخّصة (أسماء الذات) ، لأن الاسم المُجرّد كثيراً ما يُستعمل بقيمة مُشخّصة ، ذلك أن ما يعبّر عنه اسم المعنى بقوة يظهر للعقل يسيراً عند تحقّقه في الواقع ... والنتيجة الأخيرة لتطوّر كلمة مُجرّدة نحو الذاتية ، هي أن يعمل منها صفة [4] . وقد تشابهت المعاني لتداخلها بالتوسّع بدليل كثرة أوزان أسماء المعاني وتحوّل الوصف بالغلبة إلى ذات مُجسّمة منه ، كما تتحوّل الذات إلى وصف بياء النسب ، كما ينسب إلى الصيغة ، فكانت أسماء المعاني قياسية للتفريق بين مُتشابهاتها ، فلا يصحّ الفصل بين اسم المعنى والوصف ، لأن كليهما اسم جنس يضمّ أنواعاً مختلفة ، لذلك قيل : " أكثر الأسماء المبنيّة على الأوزان هي أسماء المعاني والصفات " [5] ، لأن الصفة أخص من الوصف ، فهي تفصل بين المشتركين في الاسم دون الفعل ، لأن الحال تفصل فيه ، لأن " الوصف مصدر والصفة فعلة ، وفعلة نقصت فقيل صفة وأصلها وصفة ، فهي أخص من الوصف ، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله ، والصفة ضرب من الوصف مثل الجلسة والمشية ، وهي هيأة الجالس والماشي ، ولهذا أُجريت الصفات على المعاني ، فقيل العفاف والحياء من صفات المؤمن ، ولا يُقال أوصافه بهذا المعنى ، لأن الوصف لا يكون إلاّ قولاً ، والصفة أُجريت مجرى الهيأة وإن لم تكن بها ، فقيل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات، لأن الموصوف بها يعقل عليها ، كما ترى صاحب الهيأة على هيأته وتقول هو على صفة كذا ، وهذه صفتك ، كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وصفك ، إلاّ أن يعني به وصفه للشيء " [6] ، فقد جعل ما يُعبّر به عن الحقيقة حقيقة ، وهو الذات فاستعملا في القول وغيره بصفة دوال على نسب مختلفة مُعبّرة عن العلاقات الرابطة فلحقتها زوائد نفصل بين الحدود ، هذا علاوةً على الضغط الصوتي على مقاطع منها ، والوقف أو السكت والابتداء ، لأن " النبر ينفث الحياة في هيكل الأصوات العظمي ، أو على حد تعبير مجازي لقدامى النُحاة ، النبر روح الكلمة ، فهو الذي يُعطي للكلمة طابعها وشخصيتها سواء أكان نبر علو أم نبر شدّة ، ولكن النبر مع كل هذا لا يكفي لتحديد الكلمة " [7] ، لأن القياس على الأوزان أظهر في اللغة المكتوبة لاعتمادها على الشكل بدليل علامات الترقيم ، لذلك فإن " العربية لمّا لم تكتفِ بصيغ قليلة مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال والتفنُن في الصيغ الكثيرة " [8] ، وذلك لمرونة مفرداتها تصريفاً واشتقاقاً وتركيباً وزيادةً وحذفاً وتغليباً ، لأن من يغلب عليه الوصف قد يُسمّى به للدلالة على المبالغة في استعمال جارحته ، فيكون آلة للوصف ، نحو قوله تعالى { وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ } [التوبة ٦١] ، فإن " الأذن : الرجل الذي يُصدّق كل ما يسمع ، ويقبل قول كل أحد سمي بالجارحة التي هي آلة السماع كان جملته أذن سامعة ، ونظيره قولهم للربيئة عين " [9] ، فلا يخبر بالمصدر إلاّ باعتبار الدليل ، وكذلك ما كان آلة له ، وهو الدلالة على أن الذات قد بلغت فيه الغاية القصوى ، فصارت قيداً له بعد أن كان الوصف قيداً لها ، يدلّ على ذلك ارتباط الآلة بالذات بوصفها عضواً فاعلاً ، فإن لم تفعل ذلك فكأنها غير موجودة أصلاً ، كما في قوله تعالى { إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ } [ق ٣٧] ، فإن التذكرة تنفع من كان له قلب ، " أي قلب واعٍ يتفكّر في حقائقه (أو ألقى السمع) أي أصغى لاستماعه (وهو شهيد) حاضر بذهنه

---

(1) التفسير الكبير : ٢٤ / ١٤٤ – ١٤٥ .

(2) لسان العرب : مادة (بشر) .

(3) الفروق اللغوية : ٢٢ .

(4) اللغة ، لفندريس : ١٧٢ – ١٧٣ .

(5) التطور النحوي للغة العربية : ١٠٠ .

(6) الفروق اللغوية : ١٩ .

(7) اللغة لفندريس : ٨٧ .

(8) التطور النحوي للغة العربية : ١٠٣ .

(9) الكشّاف : ٢ / ١٩٩ .

ليفهم معانيه، أو شاهد يصدقه فيتّعظ بظواهره وينزجر بزواجره، وفي تنكير القلب وإبهامه تفخيم وإشعار بأن كل قلب لا يتفكّر ولا يتدبّر كلا قلب " [1] .

لذلك خالفت أسماء المعاني أفعالها ، فلم يقتصر على اللفظ ، بل تولّدت المعاني من الآلات والأعضاء والمواضع للمُلابسة ، فلا يتقيّد معنى الفعل باللفظ إلاّ عند أهل الصناعة ، فإنه أوسع مما ذكر ، كما أنه ليس أمثلة أُخذت من لفظ الأحداث ، لأن الأحداث هي الأفعال الصادرة أو الواقعة ، وهي مرتبطة بالذوات في حركتها الظاهرة أو الباطنة بدليل شمول أوزانها المُتشابهات والمتخالفات من الصفات ، لذلك فإن " طرقات القياس قد كثرت واشتبكت بعضها ببعض ، فكان يُخالط اشتقاق الأسماء على الأوزان شيء من الاتّفاق والاضطراب ، ومع كل ذلك فالقياس على الأوزان أقوى بكثير عند أسماء المعاني والصفات منه عند غيرها من الأسماء ، وذلك لأن أسماء المعاني والصفات قريبة جداً إلى الأفعال ، والأفعال غلب عليها القياس غلبةً تكاد أن تكون كاملة " [2] ، لأنها بُنيت لبيان أحوال الذات ، وهي تضمّ النظائر والأضداد من حركاتها الظاهرة والباطنة ، وهي لا تخرج عن التشابه أو المخالفة ، لأن التقدير يكون على النظير وعلى النقيض ، فإمّا أن يردّ إلى نظيره أو نقضه ، وذلك " ما يكون عين النتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا : إن كان هذا جسماً فهو مُتحيّز ، لكنّه جسم ، ينتج : أنه مُتحيّز ، وهو بعينه مذكور في القياس ، أو لكنه ليس بمُتحيّز ، ينتج : أنه ليس بجسم ، ونقيضه قولنا : إنه جسم مذكور في القياس " [3] .والمعنى يُستنبط من النظائر كما يُستنبط من النقائض ، لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت ، والذي يثبت الحكم هو الفعل بدليل ثبوته في الصفات والمبالغة فيه وتحوّله إلى الصفات الغالبة والأسماء الغالبة ، فتوصف ولا يوصف بها . قال الزمخشري في لفظ الجلالة والرحمن " فإن قلت : هل لهذا الاسم اشتقاق ؟ قلت : معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنىً واحداً وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم ألّه إذا تحيّر ، ومن أخواته دله وعله ينتظمهما معنى التحيّر والدهشة ، وذلك أن الأوهام تتحيّر في معرفة المعبود وتدهش الفطن ، ولذلك كثر الضلال ونشأ الباطل وقلّ النظر الصحيح ... و (الرحمن) فلان من رحم كغضبان وسكران من غضب وسكر ، وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ، ولذلك قالوا : رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا ، ويقولون : إن الزيادة في البناء لزيادة المعنى ... وهو من الصفات الغالبة كالدُبران والعيوق٠ والصعق لم يستعمل في غير الله عزّ وجل ، كما أن الله من الأسماء الغالبة " [4] .فإن عموم الوصف يختص بالغلبة ، لأن " الإله في أصله لكل معبود ثمّ غلب على المعبود بحق ... والأظهر أنه وصف في أصله ، لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار له كالعلم مثل الثريّا والصعق أجرى مجراه في إجراء الأوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرّق احتمال الشركة إليه ، لأن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر حقيقي أو غيره غير معقول للبشر " [5] .فإن تخصيص الوصف بالغلبة في الاستعمال يُحدّد المعنى الإفرادي عند الاشكال بالردّ إلى النظير أو النقيض ، أما المعنى التركيبي كالجمل ، فإن دلالة السياق يعنيها ، لأنها " تُرشد إلى تبيين المُجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد وتخصيص العام وتقييد المُطلق وتنوّع الدلالة ، وهو من أعظم القرائن الدالّة على مراد المتكلّم ، فمن أهمله غلط في نظيره ، وغالط في مناظراته ، وانظر إلى قوله تعالى { ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ } [الدخان ٤٩] ، كيف تجد سياقه يدلّ على أنه الذليل الحقير " [6] .

إن الإشكال في متشابهات المعاني يظهر في كثرة الاحتمالات وعدم القطع بمعنى معيّن ، بسبب التعويل على مناهج التقطيع اللغوي والقياس على النظير دون النقيض ، بدليل المضارعة التي اعتمدت في الوصف بوصفه عاملاً ، كما اتّخذت أساساً للفصل بين المُعرب والمبني منه ، ممّا جعلهم يختلفون في مسألة الأصل والفرع ، نظراً إلى العمل بالأثر والمؤثّر ، كما جعلوا الزمن وتقسيماته الفلكية مُنبئة عن الفعل ، وليس الفعل مُنبئاً بالمعاني ، فخلطوا بين الزمن الصرفي والنحوي ، لأن الصيغة ليست قاطعة فيه ، لأنهم أخرجوها عن وظيفتها التأليفية بوصفها آلة للربط بما تحمل من معنى قياسي وتصريفي واشتقاقي ، بدليل تغيّرها بحسب رتبة أصول الصيغة وتجرّدها وزيادتها ، فإن القلب المكاني يخلق أصولاً لغوية جديدة وكذلك أحرف الزيادة ، بدليل السلب واللزوم والتعدّي والصيرورة والتضمين والنقل والعدول والنسب والتخصيص بالغلبة والسوابق واللواحق ومجرى السياق والصياغة على النظير والنقيض ونحو ذلك ، مما يُزيل اللبس ويحلّ الإشكال ويُبيّن المراد بالقرائن والأدلّة اللغوية ، فإن " الفعل من أهم أجزاء الجملة ، بل هو أهمّها ، فهو لا يقتصر على الدلالة على الحدث حسب ، ولكنّه يُحدّثنا عمّا فعل

---

(1) أنوار التنزيل : ٦٨٩ .

(2) التطور النحوي للغة العربية : ١٠١ .

(3) التعريفات : ١٠٢ .

(4) الكشّاف : ١ / ٣٩ – ٤٢ .

(5) أنوار التنزيل : ٣ .

(6) البرهان في علوم القرآن : ٢ / ٢٠٠ – ٢٠١ .

الشخص أو الشيء ، وعمّا يفعلان وعمّا سيفعلان : كتب خالد ، يكتب خالد ، سيكتب خالد ، نزل المطر ، ينزل المطر ، سينزل المطر ، وهو بالإضافة إلى ذلك يُساعد على الإسناد ويُعبّر عن سؤال وعن أمر وغيرهما . والجملة الفعلية ، وهي الجملة التي يكون فيها المُسند فعلاً – أكثر شيوعاً في الاستعمال ، بل تُعدّ أساس التعبير في العربية " [1] ، لأن الفعل في حقيقته وصف عام يصلح للإنباء عن كلّ شيء ، لأنه أساس أسماء المعاني جميعاً ومصدر تصريفها واشتقاقها ومقياسها وميزان مُتشابهاتها من النظائر والأضداد ، بدليل تعلّق حرف المعنى به وكأنّه جزء منه – كما أنه جزء من فاعله بدليل مجيئه مُسنداً بنسبة تامّة ، وقيداً بنسبة ناقصة في الصفات والمصادر ، وهي في حقيقتها أفعال مُبالغ فيها بأمارة عملها ، لأنها إخبار لقيود الذوات أو للذوات المُجسّمة منها ، فتكون قيوداً لأحداثها . لقد كانت " الأسماء والصفات تُمثّل عناصر اللغة الحيّة ، وفي ذلك مقابلة الأدوات النحوية (من حروف جر وحروف وصل وأدوات وضمائر) ، فنرى أنه لا يستحيل تصنيف الكلمات تصنيفاً عاماً يقوم على خطّة يُبرّرها المنطق ولا يُناقضها نحو اللغات الهامّة ، فأنواع الكلمة المختلفة تتميّز غالباً في كل لغة بدوال نسبة خاصة " [2] .

النتائج

١. المصدر مُوجِد للمعنى في غيره ، وليس أصل الاشتقاق ، لأنه من المُشتقّات بدليل معنى الصيغة ، وهي التي تعرض على الجذر اللغوي ، ومعناها يعرض على الذات .
٢. المصدر وصف عام يتخصص بالزوائد ويتعيّن بالحركات ويتّسع بالقلب المكاني وتغيير الحركات ، فيكون أصلاً لأكثر من معنى ، وليس أصلاً لمعنى واحد .
٣. وافق المصدر صيغ جموع التكسير ، لاشتراكه معها في معنى التكثير والاسمية ، أما جمع السلامة فيغلب عليه معنى الحدوث بدليل الزيادتين والعمل لاختصاصه بالعقلاء وما جرى مجراهم بالتغليب .
٤. ضمّت الصيغة الصرفية بأشكالها المختلفة مُتشابهات المعاني ، بدليل تداخلها في بعضها لبنائها على المُشابهة والمُخالفة .
٥. عمل الفعل الإصلاحي في المصدر ، لأنه مُثبت للنسبة ، ودال على مصدره ، بدليل مجيء المصدر توكيداً لمعناه ، لأن المصدر هو الفعل الحقيقي بدليل استقلاله وعدم استقلال الفعل الاصطلاحي بمفرده ، فجمع بين الإثبات والإنباء ، فكان مُفتقراً إلى مُتعلّقات تُكمل معناه ، بخلاف المصدر ، بدليل اختصاصه بالإضافة ، لأن الاصطلاحي لا يُضاف بل يُسند ، فصلح المصدر للإخبار عنه ، في حين أن الاصطلاحي لا يُخبر عنه ، لأنه هو الخبر بدليل وصفه للنكرة لإبهامه ، أما المصدر فعام يصلح لجميع آحاده فجاء للمبالغة في الخبر بخلاف الاصطلاحي .
٦. إن المصدر موضوع اجتماعي عام ، لأنه من واضع اللغة ، في حين أن المُشتقّات الأخرى فإثباتها يتعلّق بالفرد المُخبر بها ، لأن اللغة لا تُثبت لأحد خبراً ، وإنما ذلك لمن يستعملها بدليل افتقار المُشتقّات إلى الذات بالإسناد أو بالزوائد ، بخلاف المصدر ، لاستقلاله بمعناه الإفرادي .
٧. قيام المصدر مقام فعله في الإخبار والطلب ونحو ذلك ، لتحققه عند المُخبر به ، فاختُصر به الكلام بدليل مجيئه بلا فعل ، بأمارة النصب والعدول به إلى الرفع للدلالة على دوامه وثبوته دون حدوثه وتغيّره .
٨. لا يُقطع بمعنى الصيغ بحسب مناهج التقطيع اللغوي ، بل بضمّ المناهج اللغوية جميعاً في التحليل اللغوي القائم على الأدلّة من القرائن الصوتية والصرفية والنحوية وظروف الكلام وحال المتكلّم وطبيعة المُخاطب والغرض من الكلام ، بدليل نقل الصيغة في المدح والذّم والعدول بها إلى ما يُقاربها في المعنى طلباً لمناسبة المقام ، لأن الصيغة بمفردها دال من دوال كثيرة على المعنى النحوي العام المدلول عليه بجميع أجزاء الكلام ، بدليل السوابق واللواحق وعلامات الإعراب وحركات البناء والتنوين والتعريف والإضافة والإسناد والتعليق والتضمين .
٩. إن الصيغ الصرفية وسائل ربط الكلام ، وهي الأصول التي يُبنى عليها بحسب الحاجة ، بدليل قبولها الزيادة والحذف والسوابق واللواحق والتقديم والتأخير ، لأنها موضع النسب المختلفة ، وأساس السعة اللغوية وصور أحناء المعاني لتداخل المُتشابهات فيها والمُتناقضات بكثرة التداول ، لغلبة الصناعة عليها ، وذلك لعروضها بوصفها دالّة على العموم أو الخصوص والمُطلق أو المُقيّد والمُنقطع والمُستمر .
١٠. إن العدول الصرفي يُعدّ خرقاً لاختصاص الصيغة بمعنى مُحدّد ، ويدلّ على أنها أداة من أدوات المعاني كحروف المعاني ، بدليل تعلّق الحروف بها ، وكثرة صيغ المُعتل بجنب صيغ الصحيح ، بدليل الإعلال والنقل ، كما أن المُشترك يغلب على المُعتل ، لتقارب أحرف العلّة بدليل القلب ، والزيادة كما في (فَعول)

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٠٧ .

[2] اللغة ، لفندريس : ١٧٥ .

و (فعيل) و (فُعْلان) ، لاشتراكها في معنى الاسمية والفعلية أو الثبوت والحدوث، وهما معنى الاسم والوصف .

١١. إن الصيغة نظام صوتي تركيبي يحمل معنىً مُصوّراً بحسب صفات أصواته ومجاورتها بالرُّتب تقديماً وتأخيراً ، وهذا بقصد المتكلّم أو المُنتج واختياره من عموم المعاني فيُخصصها بالزيادة والهيأة المناسبة للمراد ، فيضبطها طلباً لفروعها ، لأن الصيغة كالجملة تأليفاً وترتيباً وزيادةً وحذفاً ، وكلاهما يقتضي الضبط بغية إصابة الغاية ، وذلك بربط الحدث بالذات ، فالصيغة تجلي الحدث وتُظهره عاماً أو خاصاً ، والجملة تُظهره بمتعلّقاته مُطلقاً أو مُقيّداً ، وعموم الصيغة بتجرّدها وخصوصها بالزيادة وإطلاق الجملة بالإخبار عن اسم جنس أو اسم الجمع أو مُحلّى بـ(أل) الاستغراقية وتقييدها بالأدوات النحوية ، وهي حروف المعاني ، في حين تتقيّد الصيغة بحروف الزيادة ، وهي أيضاً تُفيد معنىً زائداً على معنى أصل الصيغة ، لأن الصيغة تحمل بهيآتها وصورتها معنى ، فلا تنزع صيغة من أخرى ، بل تقوم الرتبة والزيادة والحذف بالسعة المطلوبة ، وكذلك لا تكون جملة أصلاً لجملة أخرى ، لأن ذلك بحسب اختيار المتكلّم وقصده ، لأن الاستعمال اللغوي فردي ، وبكثرة الاستعمال وتداخل المُتشابهات في بعضها بتلافي اللغات واللهجات والدارجات ، فتطلّب ذلك الإكثار من الصيغ الصرفية لصوغها بما يوافق المُشابهة أو المُخالفة لما يقتضيه التغيّر الدلالي .

١٢. إن للصيغة وظائف لغويّة ونحوية وبلاغية ودلالية ، لأنها تُظهر المراد بصورة مُتداولة لفظياً ، كما أنها أداة ربط لافتقارها إلى مُتعلّقات بدليل عملها ، لأنها موجدة للمعنى الصرفي ، وهو بحاجة إلى علاقات توضّحه ، كما أنها بهيآتها وتقلّبها وقبولها للزيادة والسوابق واللواحق ووقوعها مسنداً حقيقياً أو مجازياً ، وإضافتها إلى معمولها لترددها بين الاسمية والفعلية ومرونتها في الاستعمال ، تمكّنت من أحناء معاني أصل المادة المُشتقّة منها ، حتى أحاطت بكل أطرافها وتفاصيلها ، فكانت للمتشابه فيها ، لاشتراكها في أصل المادة ولبنائها على المُشابهة أو المُخالفة بدليل الفروق المعنوية للمُجرّد منها والمزيد والمنقول والمعدول والصحيح والمُعتل والمُدغم والمفكوك والمُضعف الثلاثي أو الرباعي والقياسي والسماعي والمُلغى والمُعلّق والمُضمّن ، لارتباطها بأحرف المعاني ، لأن الصيغة معنى زائد على أصل الحديث ، لأنها جهته في التركيب بدليل الإسناد والإضافة ، فضمّت معاني الفعلية والاسمية بدليل صرفها بالتنوين والتعريف ، وتقلّبها في المعاني تذكيراً وتأنيثاً لدلالة القلّة والكثرة والمبالغة والتحويل من الاسمية إلى الفعلية وبالعكس بدليل النسب والتصغير .

١٣. إن المعاني النحوية تنهض بها الصيغ ، لأن رصد مدلولاتها وتتبّع مُتعلّقاتها وتعيين ما يطرأ عليها من زيادة أو حذف ، وتحديد مواضعها ومواقعها ، وبيان تصرّفها في الكلام بدلائل السوابق واللواحق والتنوين والتعريف والتنكير والإضافة واللزوم والتعدّي والتعلّق والتضمين والنقل والعدول ونحو ذلك ، يكشف عن المعاني التركيبية والاسلوبية والبلاغية .

١٤. إن الصيغ أوسع تصرّفاً في المعنى من حروف المعاني ، وإن اشتركت في سُبل إيجاده وطريقة تناوله إثباتاً أو نفياً بدليل همزة السلب والتضعيف والتاء المُتحرّكة نحو أعجم ومرّض وتحوب وتأثّم ، فان الزوائد فيها كحروف النفي ، إذ سلبت معنى الإيجاب فيها ، كما أن الصيغة دليل الفصل بين الخبر والطلب بدليل صيغ المطاوعة والدعاء والأمر في المصادر وأفعال الأمر ، فإنها شابهت معنىً لا لفظاً ، لام الأمر والنفي والنهي والاستثناء والتحضيض والتحذير ونحوها ، إلاّ أن الصيغة أبلغ منها بدليل أسماء الأفعال والنقل والعدول وحاجة الحرف إليها لملازمته البناء بخلاف الصيغة ، فإن جمود بعضها يكشف عن معنىً زائد على أصل الصيغة ، ويدلّ على أن الصيغة معنى زائد على أصل المادة ، لأن التعجّب والرجاء والمدح والذّم معانٍ زائدة على أصل الحدث ، فلمّا أثقلت الصيغة بها جمدت لتشارك حروف المعاني في عدم تصرّفها ، لثباتها على معانيها الأصلية .

١٥. إن التجدّد أو الحدوث لا يقتصر على الفعل الاصطلاحي ، وكذلك الثبوت لا ينحصر في الاسم الاصطلاحي ، بل تشترك فيهما جميع المُشتقّات بدرجات متفاوتة صعوداً ونزولاً بحسب القرائن اللفظية والمعنوية ، بدليل تقلّب المصادر في الإفادة رفعاً ونصباً ، فليس النصب كالرفع ، وكذلك النسب بالصيغة كما في اسم الفاعل ، والنسب بالياء إلى الجامد فإنه يُحوّله إلى الوصف ، وهو غير ثابت ، وكذلك الصفة المُشبّهة ليست كأسماء الفاعلين ، وصيغ المبالغة والميميات ، بدليل تغيير معنى صيغ المصادر وأسماء الفاعلين والصفات المُشبّهة إذا لحقتها التاء القصيرة أو الهاء ، كما في أوصاف يوم القيامة والفاتحة والخاتمة والفريضة أو التاء المُتحرّكة كما في (تبيان) و (تلقاء) ، وكذلك ما كان أوّله ميماً زائدة وكان مزيداً ، فإنه مُشترك بين الاسمية والفعلية بدليل تثليث ميمه ، فإن مضموم الميم بخلاف مفتوحه أو مكسوره ، لأن المصدر ليس كاسمه ، ولا اسم المفعول كاسمي الزمان والمكان ، وليس اسم الموضع كصيغة المبالغة أو كالآلة .

١٦. إن المبالغة في الخبر أو في الصيغة أو الحال إذا كان مصدراً ليس بالمصدر ذاته ، بل في تقريره وإثباته وصفاً لإحاطته بجميع آحاده ، فكأن جميع آحاده اجتمعت في الموصوف به بدليل قلّة استعماله خبراً عن الذات ، لقلّة من يتّصف بذلك حقيقة ، لذلك خرّجوا ما استعمل منه على المجاز أو على تقرير محذوف (ذو) ، لأنه يوجب فضلاً وزيادة ، ويُكسب المعنى شرفاً ونُبلاً وتفخيماً في نفوس السامعين .

١٧. إن الصيغة لا يُحكم عليها بحقيقة أو مجاز ، ولا بالصدق أو الكذب ، ولا بإعراب أو بناء أو نقل أو عدل ، لأنها لا تُستعمل مُفرّقة غير مُؤلّفة ، فهي بمنزلة حرف المعنى في ربط المعاني بعضها ببعض ، بدليل التعلق والتضمين ، لأنهما وُضعا لتوجيه المعاني التركيبية بحسب المراد ، وهو الذي يحكم عليه وليس المفردة ، يدل على ذلك المعاني النحوية والبلاغية ، لأنها ليست معاني الألفاظ المفردة ، بل هي معانٍ زائدة على المعاني الإفرادية ، بدليل الحمل على المعنى ، كما أن القياس قام على ردّ النظير إلى نظيره والبناء على المُشابهة أو المُخالفة .

١٨. اتّسع في مفهوم كلمة (معنى) ، فشملت المحسوسات والمُدركات أو الأجسام والأعراض ، والمفرد والجملة والقول والكلام والجذر اللغوي أو المادة والصيغة والعرفي أو المعجمي والصرفي والنحوي والبلاغي والدلالي ، فاستعملت دالاً ومدلولاً في آنٍ واحد سواء كانت إفرادية أو تركيبية وإرادية أو غير إرادية ، وذلك لأن (المَفْعَل) مُشترك بين المصدرية والاسمية ، فقد يُراد به الفعل أو الموضع ، لأن الدال محسوس والمدلول مُتصوّر في الذهن ، فكان من أدلّة الصناعة الصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية ، لذلك اتّسع في استعمال المصدر السماعي والقياسي ، فجاء بمعنى الفعل والاسم ، وهو في حقيقته وصف عام ، فكان عاملاً كفعله ومُضافاً إلى معموله ، ومُنوّناً ومُعرّفاً ، لأنه جارٍ مجرى الأسماء ، كما جرى مجرى الفعل بدليل وضعه بدله منصوباً ، وجرت الصفات مجراه في الدعاء ، كما جرت الأسماء مجراه في الدعاء ، وجرى غير المُتصرّف منه ، نحو لبّيك وسعديك وحنانيك وسُبحانك مجرى المُتصرّف في التماس فعل عامل فيها من غير لفظها ، لأن الغرض هو المقصود من استعمالها ، كما أن القصد هو المعنى الذي يقع به استعمالاً فاستعمل المصدر مبتدأ ، لأنه في معنى الخبر ، كما أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، فجاء مُطلقاً مع أنه قيد للموصوف به ، لأن الخبر في حقيقته وصف ، والوصف مُكمّل للموصوف بدليل الوصف الغالب ومجيئه بغير موصوفه وجمعه مكسراً ، والأصل فيه السلامة ، لأنه فعل .

١٩. إن الفرق بين المصدر والصفات الصريحة هو الفرق بين المُجمل والمُفصّل ، فإن المصدر هو وصف مُجمل الجنس ، في حين أن الصفات تصف آحاد الجنس بدليل تقييد صيغها بأحرف الزيادة وحروف الجر ، فإن الفروق اللغوية بين الصيغ بحسب ما زيد فيها وما لحقها من الحروف والقلب المكاني ومدّ الصوت وقصره كالفرق بين الغناء والغني والثناء والنثا واللقاء والتلقاء والكلام والتكليم والسلام والتسليم ، فإن زيادة الأحرف تعني زيادة فائدة كزيادة الفائدة من التعدية بالحرف على التعدية بالفعل نفسه دون قيد آخر من الحروف بدليل إضمار الفعل أو الوصف دون الحرف لدلالة الحرف عليهما بدليل التعلّق .

٢٠. مجيء المصدر نكرة ، والتنكير إبهام وتعدّد ، ليتوافق مع مضمونه العام للمبالغة في دلالاته تعظيماً وتفخيماً وتنويعاً وتقليلاً وتحقيراً وتبعيظاً وتكميلاً وتعميماً ، كما في قوله تعالى { وَمَا اللّهُ يُرِيدُ ظُلْماً لِّلْعَالَمِينَ } [آل عمران ١٠٨] ، و { أُوْلَـئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ } [البقرة ٥] ، و { الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ } [قريش ٤] ، و { وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ } [العصر ١ – ٢] ، و { لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ } [آل عمران ١٥٧] ، و { رِضْوَانٌ مِّنَ اللّهِ أَكْبَرُ } [التوبة ٧٢] ، و { وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ } [البقرة ٩٦] ، و { رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْراً } [الأعراف ١٢٦ والبقرة ٢٥٠] ، و { فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْداً } [النساء ٦] ، لأن اسم الجنس يضمّ أنواعاً مُتعدّدة ، والمصدر جنس يضمّ أنواعاً من الوصف بدليل الاشتقاق ، فهو اسم مُشترك وليس أصلاً ، لأنه لم يبدأ منه ، بل الصيغة المُجرّدة ، لأنها مُظهرة للجذر اللغوي ، وهو أصل كل صيغة ، والصيغة جمعت الأشياء المُتماثلة ، فصارت دالّة على جنس واحد للاتّفاق ، فكان منها للأعيان ، ومنها للصفات ، والتنكير يشمل الأسماء والصفات والأفعال ، بخلاف التعريف ، فإنه مُختص بالأسماء وما لحقها من الصفات الغالبة .

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم .
١. أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر ، ط٤ ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
٢. أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ. ريتر استانبول ، مطبعة وزارة المعارف ، ط ٢ ،

١٣٩٩ – ١٩٧٩م .
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف ، للأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط٣ ، ١٣٧٤-١٩٥٥م .
٤. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي ، المطبعة العثمانية ، ١٣٢٩هـ.
٥. البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠م .
٦. تأملات في اللغو واللغة ، لمحمد عزيز الحبابي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٩٨٠ .
٧. التطور النحوي في اللغة العربية ، لبرجشتراسر ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٨. التعريفات ، لأبي الحسن الجرجاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦م .
٩. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للفخر الرازي ، دار الفكر ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٠. الجملة العربية والمعنى ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم ، ط١ ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر البغدادي ، ط١ ، دار صادر ، بيروت .
١٢. الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية .
١٣. دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، دار المنار بمصر ، ١٣٦٦هـ .
١٤. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، د. حسن همداوي ، دار القلم ، ط١ ، دمشق ، ١٩٨٥م .
١٥. شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين الاستربادي ، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ، ١٣١٠هـ .
١٦. شرح الكافية في النحو ، للرضي الاستربادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
١٧. شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، مصر .
١٨. الفروق اللغوية ، لأبي هلال العسكري ، تحقيق : حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٩. كتاب سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٠. الكشاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م .
٢١. لسان العرب ، لابن منظور ، دار المعارف ، القاهرة .
٢٢. اللغة ، ح . فندريس ، تعريب : عبد الحميد الدواخلي ، ومحمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية .
٢٣. ليس في كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، مكة ، ط٣ ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
٢٤. المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٢١هـ .
٢٥. معاني الأبنية في العربية ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٢٦. معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٢٧. معجم مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق : نديم مرعشلي ، بيروت ، دار الفكر ، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٢م .
٢٨. المقتضب ، للمبرّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
٢٩. مناهج البحث في اللغة ، لتمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .
٣٠. نحو القرآن ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٣٣٩٤ – ١٩٧٤م .
٣١. نحو المعاني ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٣٢. النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تحقيق : علي محمد الضياء ، دار الفكر ، بيروت .
٣٣. نظرية النحو العربي ، للدكتور نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .